Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر (2014-2018)

د. إبراهيم حسن جمّال
مدير الدراسات والبحوث في بيت المشورة - قطر
gammal.i@hotmail.com

Published: 31/10/2019 Accepted :11/12/2019 Received :June / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث

تتسارع آثار الثورة الصناعية الرابعة على الاقتصاد، وتطرق الباب بوادر ثورة صناعية خامسة مفتاحها الإبداع والابتكار، ولا يزال تحدي التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها ماثلًا أمام المنظمات العالمية؛ وتجد المصارف الإسلامية نفسها في ظل هذا الوضع محاطة بجملة من التحديات منها كيفية مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة للتمكن من الاستمرار والمنافسة، وفي المقابل تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها هذه التغيرات في زيادة الهوة بين الابتكارات المالية ومتطلبات التنمية المستدامة، والتي تعتبر المصارف الإسلامية بطبيعتها مطالبة أكثر من غيرها بتحقيق هذه المتطلبات؛ ومن هنا تأتي هذه الدراسة كمحاولة لاعتماد موجهات لكيفية الاستفادة من تحدي الابتكار المالي لمعالجة تحدي الاستدامة من خلال ابتكار منتجات التمويل المستدام في المصارف الإسلامية. تهدف الدراسة إلى بيان مفهوم الابتكار المالي والاستدامة، وإيضاح أهمية الابتكارات المالية بالنسبة للصناعة المالية الإسلامية، كما تقوم الدراسة بدراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر للوقوف على تطبيقاتها المتعلقة بموضوع الاستدامة ومنتجاتها، وفي الأخير تقدم الدراسة مقترحًا للموجهات العامة لنموذج التمويل المستدام المبتكر؛ وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة مع الاستعانة بالمنهج التحليلي في بعض جزئياتها. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات منها الأهمية البالغة للابتكار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتميّز البيئة التنظيمية المحفزة في دولة قطر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضرورة الاهتمام بشكل أكبر بتطوير منتجات التمويل الإسلامي بما يتوائم مع المقاصد الشرعية الداعمة لمتطلبات الاستدامة.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الابتكار المالي، التمويل المستدام، المصارف الإسلامية، دولة قطر

المقدمة

أدت التطورات السريعة المتلاحقة في عالم تكنولوجيا المال والأعمال إلى تكوين بيئة جديدة قد تؤذن بنظام مالي مستقبلي مختلف قد تجد بعض المؤسسات وشركات المال والأعمال نفسها خارج هذه المنظومة إن لم تبادر لمواكبة هذه التغيرات، وفي ظل هذه المستجدات تواصل المصارف الإسلامية مسيرتها لتوائم بين متطلبات النظام المالي العالمي و الالتزام بأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية التي تقوم على غاية تحقيق المصالح الدنيوية و الأخروية والحفاظ على الإنسان وما يحيط به وعدم الإضرار بهما. وتتميز تجربة المصارف الإسلامية في دولة قطر بالسبق والنمو، فقد كانت دولة قطر من ضمن الدول التي دخلتها المصرفية الإسلامية منذ وقت مبكر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي كما أنها تشكل اليوم خامس سوق للتمويل الإسلامي في العالم من حيث حجم الأصول، كما تتميز البيئة المصرفية التنظيمة في الدولة بقدر كبير من التنظيم والتطور ودعم الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى توجه الدولة وبشكل لافت نحو الاستدامة وتطبيق ممارساتها.

مشكلة الدراسة

إن تطور بيئة الأعمال المتسارع يفرض على منشئات الأعمال تحديات عدة تتمثل في ضرورة مواكبة هذا التطور لضمان بقائها ضمن هذه البيئة، ويَمثل أمام المصارف الإسلامية حاليًا العديد من التطورات التي تستدعي مسايرتها ومن أهمها التكنولوجيا المالية المتطورة، كما أن البعد الاجتماعي والقيمي للمصارف الإسلامية يستدعي مراعاة متطلبات التنمية المستدامة التي تنادي بها المنظمات الدولية ومؤسسات الحوكمة لتوجيه بيئة الأعمال، ومن هنا يأتي التساؤل التالي: كيف يمكن للمصارف الإسلامية الاستمرار في بيئة الأعمال المنافِسة في إطار هذين المطلبَين، وكيف يمكن استخدام تحدي الابتكار المالي لتجاوز تحدي التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى وصف طبيعة الابتكارات المالية في المصارف الإسلامية وتحقيق منتجات التمويل لمتطلبات التنمية المستدامة من خلال استعراض تجربة المصارف الإسلامية في دولة قطر خلال الفترة (2014-2018) وبيان تطبيقاتها في مجال التمويل المستدام، كما يهدف الباحث لوضع إطار تطبيقي للمنتجات المالية المبتكرة في المصارف الإسلامية والتي تحقق متطلبات الاستدامة.

فرضية البحث

تقوم الدراسة على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: رغم البيئة التشريعية المحفزة للابتكار والاستدامة في دولة قطر إلا أن تطبيقات التمويل المستدام في المصارف الإسلامية فيها لا يزال محدودًا.

الفرضية الثانية: بالاعتماد على طبيعة المصارف الإسلامية يمكن استخدام الابتكار المالي في المنتجات التمويلية لتحقيق الاستدامة.

منهجية الدراسة

لغرض تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال دراسة الحالة وما يحيط بها من جوانب نظرية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بعينة الدراسة، ولجمع المعلومات تم استخدام الأدوات البحثية المعتمدة على المصادر الثانوية تتمثل في المصادر التي تناولت الموضوع من الجانب النظري، بالإضافة إلى المصادر الأولية المتمثلة بالبيانات المالية والتقارير والتعاميم واللوائح لعينة الدراسة والجهات التي لها علاقة بمجال الدراسة. وتتألف عينة البحث من المصارف الإسلامية في دولة قطر وهي: (مصرف قطر الإسلامي، بنك قطر الدولي الإسلامي، مصرف الريان، بنك بروة) خلال الفترة الزمنية من العام 2014 إلى العام 2018م.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وهي تتنوع بين دراسات تتحدث عن موضوع الابتكار المالي ودراسات تتحدث عن التمويل المستدام وتطبيقاته في المصارف الإسلامية وقد استفادت هذه الدراسة من تلك الدراسات في الإطار النظري للموضوع، ومن هذه الدراسات:

- دراسة (قاشي، وخلدون، 2018) وقد استعرض الباحثان منتج الصكوك كنموذج للمنتجات المالية الإسلامية المبتكرة، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير صناعة المصرفية الإسلامية والرفع من كفاءتها بابتكار منتجات تمويل شرعية متنوعة لتلبية احتياجات العملاء وضمان الازدهار للاقتصاد الإسلامي ودعم التنمية الاقتصادية.

- دراسة (البشير، 2018) تحدث فيها عن دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، وقد ناقشت الدراسة متغيرات التحول نحو الاقتصاد الرقمي بالتركيز على دور المنصات الرقمية في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها ضرورة استخدام هذه التقنيات والتعامل معها على نطاق واسع في قطاع المال والأعمال.
- دراسة (الهام، وآخرون، 2016) والتي تحدثت عن المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، وقد تطرقت الدراسة لدراسة المصارف الإسلامية وواقعها عربيًا وعالميًا، وإبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامية.
- دراسة (غربي، 2009) والتي ناقشت موضوع الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق، واستعرضت الدراسة واقع وتحديات واستراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير منتجات إسلامية تتوافر فيها المصداقية الشرعية بالإضافة إلى الكفاءة الاقتصادية وتبتعد عن محاكاة المنتجات المصرفية التقليدية.

ومما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها مزجت بين تحديين بجعل التحدي الأول مفتاحًا لتجاوز التحدي الآخر، كما أن الدراسة تتطرقت لعينة لم يتم دراستها في هذا الموضوع سابقًا بمناقشة تطبيقاتها، ثم تقدم هذه الدراسة نموذجًا مقترحًا مبتكرًا في هذا الإطار.

هيكل البحث

تم تقسيم هذه الدراسة وفق ما يلي:
أولًا: الإطار النظري للابتكار المالي والتمويل المستدام
ثانيًا: الإطار التحليلي، ويناقش تفاصيل الدراسة التطبيقية حسب ما يلي:
المبحث الأول: الاستدامة في دولة قطر
المبحث الثاني: التمويل المستدام في المصارف الإسلامية في دولة قطر
المبحث الثالث: موجهات التمويل المستدام المبتكر
الخاتمة: وتحوي أهم النتائج والتوصيات.

أولًا: الإطار النظري للابتكار المالي والتمويل المستدام

1. مفهوم الابتكار المالي

تعرف معاجم اللغة العربية الابتكار بأنه الاستيلاء على باكورة الشيء، وأول كل شيء باكورته، ويقال ابتكر إذا أخذ باكورة الفاكهة، فيطلق الابتكار في اللغة على ابتداع شيء غير مسبوق إليه، فجاء في تاج العروس: "ابتكر، إذا أكل باكورة الفاكهة، وأصل الابتكار الاستيلاء على باكورة الشيء، وأول كل شيء بكورته". (الزبيدي، 10/ 246)

وفي الحديث عن أوس بن أوس الثقفي، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من اغتسل يوم الجمعة، وغسل ثم ابتكر، وغدا إلى المسجد، ثم جلس قريبًا من الإمام حتى ينصت كان له بكل خطوة خطاها عمل سنة صيامها وقيامها" (الشيباني، 2001، 26/ 96) فابتكر معناه أدرك أول الخطبة. وورد في المعجم الوسيط في معاني ابتكر الشيء: "ابتدعه غير مسبوق إليه" (مصطفى، 1989) . وجاء تعريف الابتكار في معجم اللغة المعاصرة بأنه: "إيجاد شيء غير مسبوق بمادّة أو زمان". (عمر، 2008)

وفي المجال الاقتصادي فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2018) وحسب ما جاء في المبادئ التوجيهية لجمع البيانات عن الابتكار، والمعروف بدليل أوسلو 2018، قد عرفت الابتكار بأنه: منتج أو عملية جديدة أو محسنة أو توليفة منها، والتي تختلف كثيرًا عن المنتجات أو العمليات السابقة، والتي تم توفيرها للمستخدمين المحتملين (المنتج) أو وضعها في الخدمة (العملية).. فالابتكار المالي وفق هذا التعريف يشمل المنتجات والعمليات، وبعبارة موجزة تم تعريف الابتكار بأنه التطوير والنشر والاستخدام الاقتصادي للمنتجات والعمليات والخدمات الجديدة. (OECD,2001)

وقد توسع بعض الباحثين (Tufano,2011) في تعريف الابتكار المالي فجعله يشمل الأدوات والتقنيات وحتى المؤسسات والأسواق، فعرَّف الابتكار المالي بأنه عملية إنشاء وتعميم أدوات مالية جديدة، وكذا التقنيات والمؤسسات والأسواق المالية الجديدة.

فمما سبق يتبين أن مفهوم الابتكار المالي يعني: "إيجاد شيء غير مسبوق من منتج أو خدمة أو عملية أو كيان مالي، وقد يكون هذا الإيجاد بتطوير ما أصله موجود".

ويعرف (قنطجي، ص28) الابتكار المالي من وجهة النظر الإسلامية بأنه: مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية احتياجات المجتمع المالي، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة مبتكرة تكون قابلة للتنفيذ والتحقيق ضمن قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها.

فمفهوم الابتكار المالية بمعناه العام تتفق فيه المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية، إلا أن المصارف الإسلامية ووفق طبيعتها لابد أن تكون الابتكارات المالية فيها منضبطة بالضوابط الشرعية، فيشترط في المنتج أو الخدمة أو التقنيات أو المؤسسات المبتكرة أن لا تشمل في بنيتها محرمًا وأن لا تؤول إلى محرم.

2. أنواع الابتكارات المالية

من خلال التعريفات السابقة للابتكار المالي يتبين أن الابتكار المالي يمكن النظر إليه بأنه على أنواع ثلاثة (Schrieder,1995):

1- الابتكارات في المنتجات: وهذا النوع يشمل جميع الابتكارات التي تقدم منتجات أو حتى خدمات مالية جديدة أو تحسن وتطور منتجات قائمة.

2- الابتكارات في العمليات: وتعني إدخال عمليات جديدة أو تطوير عمليات قائمة مما تؤدي في الغالب لتحسين الجودة وزيادة الكفاءة للمؤسسة، مثل: تطوير عمليات الأتمتة وإدخال مطورات الأنظمة.

3- الابتكارات المؤسسية: وتعني ابتكار كيانات مالية جديدة ضمن القطاع المالي أو تحديث كيانات ومؤسسات قائمة، مثل قيام أنواع جديدة من مؤسسات الوساطة المالية، ولا يخفى خطورة هذا النوع من الابتكارات على القطاعات المالية وتأثيراتها القوية عليها مما يستدعي مواكبة لذلك بتطوير وتحديث القوانين التنظيمية والإشرافية.

والابتكار المالي يتأثر بعوامل العرض والطلب، والتي تمثل أسبابًا دافعة نحو الابتكار المالي، ومن العوامل المؤثرة على عرض الابتكارات المالية: نمو الأنشطة خارج الميزانية، وعالمية المؤسسات والأسواق المالية، والمنافسة، والتقدم التكنولوجي، هذه العوامل تؤثر في عرض الابتكارات المالية. وفي جانب الطلب فإنه ينظر للابتكارات المالية بحسب وظيفتها لتشكل ابتكارات متعلقة بنقل المخاطر، وابتكارات متعلقة بتحسين السيولة، وابتكارات متعلقة بتوليد الائتمان، وابتكارات متعلقة بتوليد الملكية. (قندوز، 2017)

3. مفهوم الاستدامة

الاستدامة في اللغة مشتقة من مادة الفعل (دوم)، والدائم كما ذكر أهل اللغة من الأضداد فيقال للمتحرك دائم وللساكن دائم (الزبيدي، 32/ 190)، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم "نهى أن يُبال في الماء الدائم" أي الساكن الراكد، كما تعني الاستدامة الاستمرار والدوام، ومن معاني الاستدامة في اللغة التأني والانتظار (الرازي، 1999)، ويأتي استدام بمعنى استدار والدوام بمعنى الدوار في الرأس، وفي حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تأمر من الدوار أو الدوام بسبع تمرات عجوة في سبع غدوات على الريق.(الخطابي، 1982، 577).

وفي مجال الاقتصاد والتنمية فإن مصطلح الاستدامة ظهر حديثًا وانتشر عبر منظمات الأمم المتحدة، ولعل المعتمد في تعريف الاستدامة ما ورد في تقرير برونتلاند "مستقبلنا المشترك" بأن التنمية المتواصلة (المستدامة) هي التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال على الوفاء باحتياجاتها- وهي تشمل مفهومين أساسيين:

- مفهوم "الاحتياجات"، خاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم، الذي ينبغي إيلاؤه أولوية عليا؛
- مفهوم القيود التي يفرضها وضع التنظيم التكنولوجي والاجتماعي على قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات الحاضر والمستقبل. (الأمم المتحدة، 1987)

رغم النشأة المبكرة لمفهوم الاستدامة وبعض تطبيقاتها إلا أن هذا المفهوم تطور مؤخرًا وأصبح محل اهتمام عالمي من خلال منظومة الأمم المتحدة، ويمكن رصد أهم هذه التحولات من خلال الجدول (1)

جدول (1) تطور مفهوم الاستدامة في منظمة الأمم المتحدة

السنة	الحدَث	أهم النتائج
1972	مؤتمر استوكهولم	أول حدث دولي يعترف بالاستدامة على المستوى العالمي، وأدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، واعتمد المؤمر إعلان استوكهولم حول البيئة الإنسانية، لكن ظلت التنمية تساوي النمو الاقتصادي الوطني.
1987	تقرير برونتلاند	صدر التقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك" والمعروف أيضًا بتقرير برونتلاند باسم رئيسة اللجنة رئيس الوزراء النرويجية حينها، وجاء من هنا أول تعريف للتنمية المستدامة بأنها التي "تلبي احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"
1992	قمة ريو "قمة الأرض"	تميزت القمة بحضور قادة العالم كلهم تقريبًا في مداولاتها، وخرج إعلان ريو ب 27 مبدءًا، ومن هذه المبادئ ما يؤكد ضرورة ربط حماية البيئة بعملية التنمية، وتم إنشاء لجنة التنمية المستدامة لاستعراض ورصد التقدم المحرز كل خمس سنوات.
2000	قمة الألفية	كانت لرسم رؤية للقضاء على الفقر المستمر ومعالجة القضايا التي تعيق مسيرة التنمية الشاملة، وتشكلت الرؤية "إعلان القمة" الذي شمل ثمانية أهداف إنمائية للألفية يسعى لتحقيقها بحلول 2015.
2012	مؤتمر ريو +20	كانت الوثيقة الختامية للمؤتمر "المستقبل الذي نريده" تتضمن تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة والتطرق لمواضيع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، وأقر المؤتمر ضرورة الحاجة لنموذج جديد للتنمية لمعالجة القصور في الخطط السابقة خصوصًا مع اقتراب العام 2015 وزيادة السكان الذين يعيشون في فقر، والتوافق على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإنشاء فريق عمل لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة.
2015	أهداف التنمية المستدامة	بعد سلسة من الاجتماعات للجان وفرق العمل التي تم تشكيلها في مؤتمر ريو +20، اعتمدت قمة الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة المتمثلة ب 17 هدفًا و 169 مقصدًا وهي ما سميت بأجندة 2030 للتنمية المستدامة، وتعتبر هذه الأهداف خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع والتي تسعى لتحقيقها بحلول العام 2030.

* من إعداد الباحث بالاعتماد على: (صادق، 2016)

4. ركائز وأهداف التنمية المستدامة

لقد كان هناك اعتقاد سائد بعدم إمكانية الجمع بين النمو الاقتصادي ومتطلبات الحفاظ على البيئة، إذ ينظر إلى النمو الاقتصادي بأنه اعتداء على البيئة ومواردها الطبيعية، وفي الوقت ذاته فإن الالتزام بالحفاظ على البيئة يعتبر عائقًا للنمو الاقتصادي؛ وفي الجانب الاجتماعي لوحظ أن معدلات النمو المرتفعة في اقتصاديات الدول لا تعني بالضرورة انعكاس ذلك على رفاهية المواطنين وفق مبدأ العدالة الاجتماعية، فوجدت معدلات مرتفعة للفقر ومطردة مع معدلات نمو اقتصادي مرتفع، ولعل هذه المعطيات جعلت من الضرورة بمكان إعادة النظر في مفهوم التنمية بدمج الركائز الثلاثة الرئيسة مع بعضها في مفهوم التنمية المستدامة والتي لا تتحقق إلا بتحقيق هذه الركائز الرئيسة الثلاث وفق رؤية تكاملية، وترتكز أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اعتمدتها الأمم المتحدة على هذه العناصر الثلاثة المترابطة وهي: النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة (UN, 2015) .

5. التمويل المستدام

وفقًا لتعريف المفوضية الأوروبية (European Commission) فإن التمويل المستدام هو: توفير التمويل للاستثمارات مع مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة؛ و يتضمن التمويل المستدام مكونًا قويًا للتمويل الأخضر يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي والحد من الضغوط على البيئة، و معالجة انبعاثات غازات الدفيئة ومعالجة التلوث، وتقليل الفاقد وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.

وتعتبر المفوضية الأوروبية من أهم الجهات التي اهتمت بموضوع التمويل المستدام، إذ تم تعيين مجموعة خاصة بموضوع التمويل المستدام (فريق خبراء الاتحاد الأوروبي الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل المستدام "HLEG")، وهذا يفسر التقدم الكبير لدى الدول الأوربية في مجال الاستدامة. وحسب فريق الخبراء فإن التمويل المستدام يمثل حتميتين هما: تحسين مساهمة التمويل في النمو المستدام والشامل والتخفيف من تغير المناخ؛ والثانية تتمثل في تعزيز الاستقرار المالي من خلال دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عملية صنع القرارات المتعلقة بالاستثمار.(HLEG, 2018)

ومن التعريفات للتمويل المستدام تعريف (Strandberg, 2005, p6) على أنه توفير منتجات وخدمات رأس المال المالي وإدارة المخاطر بطرق تعزز، أو لا تضر، بالازدهار الاقتصادي والبيئة ورفاهية المجتمع.

ومما سبق يمكن تعريف التمويل المستدام بأنه توفير المال أو المنتج أو الخدمة وفق آلية تراعي البعد الاجتماعي والبيئي، وبما لا يؤثر على قدرة الأجيال القادمة في تحقيق احتياجاتها.

6. أهمية الابتكار المالي

رغم تعدد وجهات النظر نحو الابتكارات المالية من الناحية الإيجابية أو السلبية إلا أن جميع تلك الرؤى تجمع على أهمية الابتكارات المالية، وقد زاد الإدراك بأهمية الابتكارات المالية عقب الأزمة المالية العالمية في 2008، فأصبح هذا الموضوع هو محل تركيز واهتمام لاستجلاء ودراسة الجوانب المشرقة والمظلمة في الابتكارات المالية، وقد ظهرت في ذلك الوقت دعوات متكررة للحد من الابتكارات المالية التي رأوا أنها كانت السبب الرئيس وراء تلك الأزمة، وقد تتبع (Lerner,2011) ردود الفعل السلبية حول الابتكارات المالية حينها، ففي مقال بعنوان "الابتكار المالي تحت النار" لوحظ أن بعض الاقتصاديين أصبح يقول بأن أي ابتكار مالي مذنب حتى تثبت براءته، وكتب سايمون جونسون كبير الاقتصاديين السابقين في صندوق النقد الدولي أن الابتكار غالبًا ما يولد معاملات غير منتجة أو حتى مدمرة. وفي ذات السياق يشير رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حينها (Bernanke, 2009) إلى تلك التوجهات وهو يدافع عن الابتكارات المالية فيقول بأن الابتكار المالي مر بأوقات عصيبة حتى أصبح الابتكار الذي تم اعتباره حلًا هو المشكلة في معظم الأحيان، ومما يثير في هذا الموضوع تصنيف الابتكار المالي ضمن قسم المخاطر في بعض المؤسسات.

الذين يتحدثون عن التأثير السلبي للابتكار المالي والمتمثل في المخاطر النظامية وهشاشة النظام المالي العام بالإضافة إلى بعض الآثار الاجتماعية، إنهم يدركون تمامًا أهمية الابتكار المالي كنقطة تحول مؤثرة على البيئة المالية وعلى سائر البيئات المحيطة؛ كما لا يمكن بحال إغفال الدور الكبير للابتكار المالي بالنسبة للنمو الاقتصادي، ففي المجال المصرفي قام (Beck, 2012) بدراسة في عام 2016 لتقييم العلاقة بين الابتكار المالي والنمو المصرفي والاقتصادي وهشاشته من خلال دراسته لبيانات 32 دولة خلال الفترة (1996-2010) وتوصل في دراسته إلى أن الابتكار المالي يؤدي إلى نمو أسرع للبنوك بالإضافة إلى التأثير الإيجابي للابتكار المالي على النمو الاقتصادي، كما أشارت الدراسة إلى الآثار السلبية المتمثلة بالمخاطر العالية وما يمكن أن تؤديه الابتكارات المالية في هشاشة النظام المصرفي.

ومما يلخص أهمية الابتكار المالي، رغم سلبياته، ما حصل من أمثلة واقعية لسقوط كبريات الشركات العملاقة عندما عارضت أو توقفت عن الابتكار، كما حصل لشركة نوكيا العملاقة والتي كانت في عام 2007 تمثل أكثر من 40% من مبيعات الهواتف المحمولة في العالم والتي انتهت حكايتها في 2013 بالبيع لمايكروسوفت، وما حصل لتويز آر أص التي أعلنت إفلاسها وإغلاق أكثر من 700 متجر تابع لها في أمريكا وحدها بعد سبعين عامًا من التربع في صدارة العلامات التجارية للامبراطوريات التجارية، ومن هنا كانت المقولة الشهيرة التي أصبحت شعارًا: (الابتكار أو الموت) (Innovate Or Die).

7. أهمية الابتكار المالي للمؤسسات المالية الإسلامية

يمكن إدراك أهمية الابتكار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية عمومًا، والمصارف الإسلامية على وجه الخصوص، من خلال النقاط التالية:

– النفاذ للأسواق العالمية

توسع حجم سوق التمويل الإسلامي خلال الفترات الماضية حيث بلغ 2.438 تريليون دولار في العام 2017 استحوذت فيه المصارف الإسلامية على نسبة عالية منه بلغت 1.721 تريليون دولار، ويتوقع أن يصل حجم التمويل الإسلامي إلى 3.809 في العام 2023 وستكون أصول المصارف الإسلامية منه 2.441 تريليون دولار (Thomson Reuters,2018)، إلا أنه ورغم هذا التوسع فإنه لا يزال هذا الحجم محدودًا إذا تمت مقارنته بالأصول المالية العالمية، فحجم التمويل الإسلامي لا يتجاوز 1% من إجمالي الأصول المالية العالمية، ولا

يساوى بمجمله أصول أحد البنوك العالمية*، كما يلاحظ أن سوق التمويل الإسلامي لا يزال محصورًا في نطاق جغرافي معين يتمثل في منطقة الشرق الأوسط ويتركز في منطقة الخليج العربي بالإضافة إلى بعض دول جنوب شرق آسيا ويتركز في ماليزيا؛ في حين يُلاحظ أن الأسواق المالية العالمية والمؤثرة تكاد تخلو من منتجات التمويل الإسلامي، فلا يزال التمويل الإسلامي يعاني من عدم قدرته على النفاذ الفاعل في الأسواق المالية العالمية، وهذا يؤكد أهمية الابتكار في الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية الملاءمة لطبيعة تلك الأسواق واحتياجات المتعاملين بما يسهم في حضور منتجات التمويل الإسلامي ضمن بقية المنتجات والأدوات المالية.

– كسر البطء المتوقع في النمو

اتسم التمويل الإسلامي بمعدلات نموه المرتفعة خلال السنوات الماضية إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب لأصوله 6%، وبلغ معدل النمو السنوي المركب للأصول المصرفية الإسلامية 5% (Thomson Reuters,2018)، إلا أن المؤشرات والتوقعات للمرحلة القادمة تشير إلى مرحلة من التباطؤ في النمو قد يشهدها سوق التمويل الإسلامي إذ قد يكون معدل النمو خلال الفترة (2019-2020) بمعدل 5% فقط حسب (S&P Global, 2019)، كما تذكر هذه التوقعات أنه يمكن أن يعود النمو المرتفع للتمويل الإسلامي من خلال التركيز أكثر على التنظيم والتكنولوجيا المالية والدور الاجتماعي للتمويل الإسلامي، و من ضمن الأسباب التي قد تؤدي إلى حالة البطء المتوقعة بالإضافة للأسباب الاقتصادية العامة حالة التشبع في السوق المتاح حاليًا، وضعف قدرة الأدوات والمنتجات الإسلامية الحالية على الاستجابة للمتطلبات المتجددة للمستهلكين، وضعف الاستقطاب لمتعاملين جدد، وهذا يستدعي ضرورة تفعيل الابتكارات المالية لكسر هذا التباطؤ ورفع معدلات النمو وتلبية حاجات المتعاملين الحاليين، واستقطاب متعاملين جدد.

– سوق التمويل الإسلامي غير المكتمل

من الدوافع الأساسية للابتكار المالي السعي لاستكمال الأسواق غير المكتملة بطبيعتها (Van Horne, 1984)، فالسوق غير المكتمل يدفع للابتكار من أجل استغلال مساحات الفرص المتاحة، وإذا نظرنا إلى سوق التمويل الإسلامي فإنه لا يزال يعاني من بيئة غير مكتملة ومساحات شاغرة سواء بالنظر إلى المنتجات أو العمليات أو حتى التنظيمات فهي لا تزال غير مكتملة، فهذه المساحات الواسعة تحتاج بالضرورة لسدها من خلال الابتكارات المالية.

– الجمود في صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة

رغم تجاوز تجربة المصارف الإسلامية لأكثر من نصف قرن من الزمن إلا أنها لا تزال تركز في أدواتها التمويلية على صيغ محددة تحولت بعضها من إطار إقرارها لحالات خاصة إلى اعتمادها كصيغ أساسية، كما أن بعض هذه الصيغ هي محل انتقاد لدى كثير من العلماء والاقتصاديين، فقد ركزت المصارف الإسلامية على صيغ المداينات وبالأخص على صيغة المرابحة للآمر بالشراء، ثم كان التركيز مؤخرًا على آلية التورق الصرفي المنظم؛ وبمراجعة البيانات المالية لأي مصرف إسلامي يُلاحظ أن المرابحات تشكل ما بين 75- 90% وقد تكون أعلى من ذلك وتتم هذه غالبًا بآلية التورق المصرفي المنظم في أسواق السلع والمعادن الدولية. فللخروج من هذه المنتجات المشتبه بجدواها اقتصاديًا و سلامة إجراءتها التنفيذية شرعًا لا بد من كسر الجمود الذي وضعت المصارف الإسلامية نفسها فيه، بأن تسعى تلك المصارف والمؤسسات الداعمة لمزيد من الابتكارات المالية في الصيغ التمويلية لتجاوز جميع هذه الإشكالات.

– طبيعة التمويل الإسلامي

يمكن القول بأن الطبيعة الكامنة في التمويل الإسلامي هي طبيعة ابتكارية تكسر التقليد، فالتمويل الإسلامي بطبيعته يستند على الشريعة الإسلامية الغراء والتي من خصائصها المرونة والشمول، كما أن الإسلام يحث العقل على التفكير والتدبر والإبداع في الحياة، هذا بالإضافة إلى أن مادة التمويل الإسلامي تتعلق بفقه المعاملات وهو جانب واسع في الفقه الإسلامي من أهم قواعده التي ينبني عليها أن الأصل في المعاملات الحل والإباحة، وهذه القاعدة تفتح مجالًا واسعًا للابتكار والإبداع في العقود والعمليات المالية.

– القيود المفروضة على التمويل الإسلامي

يعيش التمويل الإسلامي في بيئة غير ملائمة لطبيعته، فأغلب المصارف الإسلامية تعمل ضمن منظومة مصرفية تقليدية، وبإشراف مصارف مركزية تقليدية، وتحكمها قوانين قد لا تراعي خصوصية المصارف الإسلامية، مما يشكل تحديًا كبيرًا أمامها لمنافسة المصارف التقليدية، واستمرار نشاطها، مع تقيدها بالضوابط الشرعية التي قد لا تراعيها البيئات التنظيمية المالية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية. ويمكن التمثيل لذلك بما تعانيه المصارف الإسلامية في بيئات غير مستقرة تعجز المصارف فيها عن توظيف أموالها، فتجد المصارف التقليدية

* تجاوزت أصول البنك الصناعي والتجاري الصيني 4 تريليون دولار في عام 2018. حسب تقرير S&P Global Market

ملاذًا آمنًا في أذون الخزينة والسندات الحكومية، حتى تصل استثماراتها الموجهة نحو هذه المنتجات لأكثر من 85% من إجمالي التمويلات (بنك اليمن الدولي، 2017)، في حين أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بهذه الأدوات المحرمة شرعًا، وقد لا تجد بديلًا في الصكوك التي لا تجد مناخًا استثماريًا مناسبًا في مثل هذه الظروف.

التحديات والقيود المفروضة وفقًا لنظرية (Silber, 1983) تعتبر حاثة للابتكار المالي، فالقيود المفروضة على المؤسسات تجعلها مهيئة لمزيد من الابتكارات، فجميع القيود والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية والتي تمت الإشارة لبعضها سابقًا تعتبر دافعًا رئيسًا نحو الابتكارات المالية التي تستطيع بها تجاوز هذه التحديات.

- البيئة المتطورة والمتسارعة

إن بيئة المال والأعمال تشهد تطورًا لافتًا ومتسارعًا، فآثار الثورة الصناعية الرابعة التي يعيشها العالم أنتجت ثورة التكنولوجيا المالية (Fintech)، ثم فتحت المجال نحو الثورة الخامسة التي تتشكل تحت شعار الإبداع والابتكار، ومن ملامحها الذكاء الاصطناعي (A.I)، هذه التكنولوجيا التي أصبحت ملاصقة لحياة الإنسان وجزءًا منه، تفرض على مؤسسات التمويل الإسلامي مواكبة هذه التغيرات، لتلبية الاحتياجات الجديدة للمتعاملين معها، وحتى تتمكن من البقاء في سوق الصيرفة الحديثة التي تتميز بالسرعة والإتاحة، وهذا لا يتحقق إلا بالتوجه نحو مزيد من الابتكارات المالية.

ثانياً: الإطار التحليلي للدراسة

سيناقش هذا الجزء من الدراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر خلال الفترة (2014-2018) بدراسة البيئة الخارجية لهذه المصارف والمتمثلة في التشريعات الاقتصادية والمصرفية المعنية بالاستدامة، وواقع المصارف الإسلامية في قطر في مجال التمويل والاستدامة وتجربتها في منتجات التمويل المستدام خلال هذه الفترة.

المبحث الأول/ الاستدامة في دولة قطر

تعتبر دولة قطر من أوائل الدول في المنطقة التي اهتمت بموضوع الاستدامة، وقد حققت مراتب متقدمة عالميًا في هذا المجال من قبل مؤسسات التصنيف؛ ولم يكن هذا الاهتمام مجرد تشريعات عابرة بل إنه تشكل في الرؤية الاستراتيجية للدولة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر في رؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية، كما يمكن تتبع هذا الاهتمام من خلال التنظيمات، ومراقبة الأداء والحضور في الاحصائيات والمؤشرات، بالإضافة إلى الاهتمام المعرفي والبحثي.

- الاستدامة في رؤية قطر الوطنية 2030

تشكلت رؤية قطر الوطنية في عام 2008 لتحدد الاتجاهات المستقبلية لدولة قطر والمستندة لمبادئ الدستور الدائم للدولة، وقد نصت الرؤية أنها تهدف إلى تحويل قطر بحلول العام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين العيش الكريم لشعبها جيلًا بعد جيل. ومن خلال هذا الهدف يتبين تمحور الرؤية الاستراتيجية للدولة حول موضوع التنمية المستدامة، وقد اعتمدت الرؤية تعريف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأنها عملية تسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون التضحية بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها.

وقد ارتكزت الرؤية 2030 على أربع ركائز أساسية هي: التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية البيئية، وهذه الركائز تمثل الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة، وفي مجال التنمية الاقتصادية كان من ضمن الغايات المستهدفة في الإدارة الاقتصادية السليمة تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للجيل الحالي والأجيال المقبلة. وبتتبع تفاصيل الرؤية الوطنية 2030 يتضح مدى الاهتمام بموضوع الاستدامة وتمحور الرؤية بشكل أساس حول هذا المفهوم. (وزارة التخطيط، 2008)

- استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر

على أساس رؤية قطر 2030 وسعيًا لتحقيقها وتجاوز تحدياتها، تم وضع استراتيجية التنمية الوطنية الأولى للدولة 2011-2016، والتي تتضمن جميع جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اللازم للنمو الاقتصادي المستدام، وقد نصت الاستراتيجية على أنه لكي تصبح الاستدامة جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد القطري لا بد من إحراز تقدم في ثلاثة اتجاهات متوازية ومترابطة، ثم بينت الرؤية هذه الاتجاهات وهي: توسيع قاعدة الانتاج، والاستقرار الاقتصادي وتعزيز الكفاءة، وتحقيق الشراكة مع القطاع الخاص لتنويع الاقتصاد وتشجيع ثقافة الاكتشاف والابتكار. وقد تم وضع خطة تفصيلة لهذه الاتجاهات في هذه الاستراتيجية لتحقيقها مع العام

2016، كما تركزت هذه الاستراتيجية على المحاور الأربعة التي ارتكزت عليها رؤية قطر الوطنية. (وزارة التخطيط، 2011)

وفي استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022، تم التعاقد مع البنك الدولي لتقديم خدمات الدعم الفني، وأعدت ثلاث مراجعات مستقلة متخصصة منها ما يغطي موضوع التنمية المستدامة. وقد تمت مواءمة نتائج وأهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية مع أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030، حتى تحظى أهداف التنمية المستدامة العالمية بنفس الاهتمام الذي ستحظى به أهداف التنمية الوطنية (وزارة التخطيط، 2018). ومما سبق يتبين مدى اهتمام دولة قطر بموضوع الاستدامة ضمن خططها التنموية الاستراتيجية.

1. الاستدامة في القطاع المالي والمصرفي

انطلاقًا من الرؤية الوطنية والخطط الاستراتيجية للدولة قام كل من مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بإعداد الخطة الاستراتيجية للقطاع المالي الأولى (2013-2016)، والتي كانت من رؤيتها التنمية الاقتصادية المستدامة، وركزت على تعزيز التنظيم والرقابة للقطاع المالي لغرض تطوير البنية التحتية التنظيمية والأنظمة الداعمة التي تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وهذه الأهداف تتلاءم وطبيعة الظروف السائدة حيث كان يحاول العالم الخروج الأزمة المالية العالمية التي كانت في 2008. أما الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي (2017-2022) فكانت أكثر وضوحًا في عكس التوجه المستقبلي المالي لدولة قطر وكانت رؤيتها تتمثل في بناء قطاع مالي رائد يكفل حماية المستهلكين والمستثمرين، ويعزز روح الابتكار والتميز المؤسسي، ويضمن تنمية اقتصادية سليمة، شاملة ومستدامة. (مصرف قطر المركزي، 2017)

2. التقارير والإحصاءات المحلية

حرصًا من دولة قطر على متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أصدرت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء عدة تقارير منها تقرير 2012 "قطر تترك إرثًا للأجيال القادمة – التقدم المتحقق في التنمية المستدامة وتحدياتها واستجاباتها" والذي يسرد تفاصيل التقدم في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الأولى في مجال التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على التنمية البيئية (وزارة التخطيط، 2012). كما صدر عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء "مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2015" كتقرير يعنى بمؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، ويهدف إلى تقييم مدى التقدم والنمو الذي أحرزته دولة قطر في العديد من المجالات التنموية عن طريق مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة ومقارنة ذلك الأداء مع الإقليم والعالم واستشراف آفاقه من خلال تتبع تطوره خلال الفترة (2008-2014) (وزارة التخطيط، 2015). كما تقدم دولة قطر تقريرها السنوي "الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر" إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة في نيويورك، وقد قدم وزير التخطيط التنموي والإحصاء الاستعراض الأول في يوليو 2017 والذي أوضح فيه التقدم المحرز في تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030، واستعرض التقرير ما حققته دولة قطر في 10 أهداف من أهداف التنمية المستدامة 2030، وتتضمن الأهداف من 1- 9 بالإضافة إلى الهدف 17، وأبرز التقرير ما أنجزته دولة قطر في تحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى إبراز تجربة دولة قطر في دمج أهداف التنمية المستدامة مع مكونات الخطة الاستراتيجية الوطنية الثانية للدولة. وفي يوليو 2018 قدم وزير التخطيط التنموي والإحصاء للمنتدى "الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لدولة قطر لعام 2018" والذي رصد ما حققته دولة قطر في إطار أهداف التنمية المستدامة بالتركيز على الأهداف (6، 7، 11، 12، 15، 17) من أهداف التنمية المستدامة 2030. (وزارة التخطيط، 2018)

3. التقارير الدولية

حسب التقارير العالمية للتنمية المستدامة فقد حققت دولة قطر مراكز متقدمة ضمن هذه التصنيفات، ووفقًا لتقرير التنمية المستدامة 2019 فإن دولة قطر ارتفعت في تصنيفها إلى المرتبة 91 من بين 162 دولة بعد أن كانت في الترتيب 106 من أصل 156 دولة شملها التقرير، وحسب المؤشر فقد حصلت دولة قطر على 66.3 درجة في العام 2019 في حين كانت في عام 2018 بدرجة 60.8. (Sachs، 2019)

ووفقًا لمؤشر الأداء البيئي العالمي للعام 2018 (EPI) كان ترتيب دولة قطر في المرتبة الأولى عربيًا والثانية والثلاثين عالميًا من أصل 180 دولة شملهم التقرير، وكانت درجتها حسب المؤشر 67.80. (Yale, 2018)

وتعزيزًا لدور دولة قطر الفاعل مع منظمة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، تم في عام 2016 اختيار صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر رئيس مجلس إدارة مؤسسة التعليم فوق الجميع كعضو في مجموعة المدافعين عن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة،، وفي مايو 2019 جدد الأمين العام للأمم المتحدة اختيارها مرة أخرى ضمن هذا الفريق الذي يتكون من 17 شخصية دولية مدافعة عن أهداف التنمية المستدامة لمساندة الأمين العام للأمم المتحدة في تحقيقها بحلول عام .2030

4. ثقافة الاستدامة في دولة قطر

تسعى دولة قطر وفق خطتها في التثقيف المالي والمعرفي نشر ثقافة الاستدامة عبر مؤسساتها الحكومية وبالشراكة مع القطاع الخاص، ومما يُشار إليه على مستوى مؤسسات العليم العالي فإن دولة قطر تتميز بتقديم برامج أكاديمية متخصصة في موضوع الاستدامة إذ تقدم كلية العلوم والهندسة بجامعة حمد بن خليفة برنامجي الدكتوراه والماجستير في البيئة المستدامة والدكتوراه في الطاقة المستدامة، كما أن من ضمن برنامج الدكتوراه المعتمد في التمويل الإسلامي في كلية الدراسات الإسلامية بالجامعة دورة متخصصة في الاقتصاد الدائري والتنمية الشاملة من منظور إسلامي، وفي الكلية وضمن برنامج الماجستير في الفن والعمارة الإسلامية والعمران دورة في العمران الإسلامي المستدام ودورة أخرى في المدن المستدامة بالمجتمعات الإسلامية.

وفي جامعة قطر بالإضافة لوجود المواد التخصصية في مجال الاستدامة، فإن الجامعة تتميز بمركز التنمية المستدامة التابع لكلية الآداب والعلوم والذي أنشئ في 2014 بهدف تطوير الحلول المستدامة والمتكاملة من خلال البرامج البحثية المتخصصة التي تركز على الأمن الغذائي والمائي والطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية وتقنيات الطحالب وإدارة النفايات سعيًا لضمان التنمية المستدامة في دولة قطر والمنطقة.

المبحث الثاني/ التمويل المستدام في المصارف الإسلامية في دولة قطر

1. المصارف الإسلامية في دولة قطر

بدأت تجربة المصارف الإسلامية في دولة قطر منذ وقت مبكر في بداية ثمانينات القرن الماضي، إذ كان افتتاح أول مصرف إسلامي في عام 1982 باسم مصرف قطر الإسلامي، وبعدها توالت المصارف الإسلامية في الدولة لتصل حاليًا إلى أربعة مصارف إسلامية تحت إشراف مصرف قطر المركزي، ومصرفين تحت إشراف مركز قطر للمال، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المصارف.

1- مصرف قطر الإسلامي (QIB): بترخيص من مصرف قطر المركزي بدأ مصرف قطر الإسلامي (المصرف) عمله في عام 1982 كأول مصرف إسلامي في دولة قطر يقدم عددًا من المنتجات والخدمات لشرائح الأفراد والشركات والاستثمارات، ولدى المصرف شبكة واسعة من الفروع تضم أكثر من 30 فرعًا في دولة قطر بالإضافة إلى فرع في جمهورية السودان وامتلاكه لمصرف قطر الإسلامي بالمملكة المتحدة؛ ويعتبر (المصرف) أكبر مصرف إسلامي في الدولة بأصول بلغت 153.2 مليار ريال قطري في نهاية العام 2018، كما يصنف كرابع أكبر المصارف الإسلامية في العالم، ويستحوذ على 44% من قيمة أصول الصيرفة الإسلامية و 11% من إجمالي السوق المصرفية في دولة قطر، وأسهم المصرف مدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية. (مصرف قطر الإسلامي، 2018)

2- بنك قطر الدولي الإسلامي (QIIB): في عام 1991 تأسس بنك قطر الدولي الإسلامي بترخيص من مصرف قطر المركزي ليقدم خدمات الصيرفة الإسلامية في دولة قطر، ويضم البنك الآن 19 فرعًا محليًا، بالإضافة إلى مساهمته في أول بنك تشاركي في المملكة المغربية (بنك أمنية)، وتشكل موجودات البنك التي بلغت 50.3 مليار ريال قطري 14% من أصول المصارف الإسلامية و 4% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في دولة قطر، وأسهم البنك مدرجة ضمن بورصة قطر للأسواق المالية. (بنك قطر الدولي الإسلامي، 2018)

3- مصرف الريان: تأسس مصرف الريان في عام 2006 ليعمل تحت إشراف مصرف قطر المركزي كبنك إسلامي يقدم خدماته ومنتجاته للأفراد والشركات، ويضم المصرف حاليًا 18 فرعًا في دولة قطر بالإضافة إلى امتلاكه لشركات مصرفية واستثمارية إسلامية محلية وخارجية، وقد بلغت موجودات المصرف 97.3 مليار ريال قطري ليكون سابع أكبر مصرف إسلامي في العالم، ويستحوذ على ما نسبته 28% من أصول المصارف الإسلامية و 7% من إجمالي أصول قطاع المصارف في دولة قطر، و أسهم المصرف مدرجة في بورصة قطر للأسواق المالية. (مصرف الريان، 2018)

4- بنك بروة: في عام 2009 وبترخيص من مصرف قطر المركزي بدأ بنك بروة يمارس أعماله كمصرف إسلامي لتقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، وفي عام 2010 استحوذ البنك على شركة الأولى للتمويل، وشركة الأولى للإجارة، وشركة المستثمر الأول، وهي شركات تمويل واستثمار إسلامية، وقد

بلغ إجمالي موجودات البنك 44.4 مليار ريال قطري بما يشكل 13% من أصول المصارف الإسلامية و 3% من إجمالي أصول المصارف في دولة قطر، وفي أغسطس 2018 دخل البنك في اتفاقية اندماج مع بنك قطر الدولي لإنشاء كيان مصرفي إسلامي، ووافق المساهمون في ديسمبر 2018 على الدمج، وفي 21 أبريل 2019 أعلن بنك بروة رسميًا عن اندماجه القانوني مع بنك قطر الدولي (ibq) ويعتبر هذا الاندماج أول اندماج مصرفي في تاريخ قطر، ويتوقع أن تبلغ أصول البنك الجديد أكثر من 80 مليار ريال قطري. (بنك بروة، 2018)

5- كيو إنفست: (QINVEST) : في أبريل 2007 حصل مصرف "كيو إنفست" على ترخيصه من هيئة مركز قطر للمال كمصرف استثماري، ويخضع المصرف لرقابة وإشراف هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ويمتلك المصرف رأسمال مصرح يبلغ مليار دولار أميركي ورأسمال مدفوع بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، ويمارس المصرف أعماله في الصيرفة الاستثمارية، والاستثمارات الرئيسة، وإدارة الأصول، ويتبع المصرف عدة شركات استثمارية داخل دولة قطر وخارجها، وقد بلغت أصول "كيو إنفست" 4.1 مليار ريال قطري. (كيو انفست، 2018)

6- بنك قطر الأول (QFB): بترخيص من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال تأسس بنك قطر الأول للاستثمار عام 2008، وفي مارس 2013 تم تعديل اسم البنك إلى بنك قطر الأول، ويقدم البنك منتجاته وخدماته المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة ومن بينها الاستثمارات البديلة التي تركز على استثمارات الملكية الخاصة والقطاع العقاري، والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى أنشطة إدارة الخزينة والاستثمار، وقد بلغت أصول البنك 3.3 مليار ريال قطري، وأسهم البنك مدرجة ضمن بورصة قطر للأوراق المالية. (بنك قطر الأول، 2018)

وسوف تقتصر الدراسة ضمن حدودها على المصارف الإسلامية التي تعمل تحت إشراف مصرف قطر المركزي وهي: (مصرف قطر الإسلامي (المصرف)، والدولي الإسلامي، ومصرف الريان، وبنك بروة)

جدول (2) أصول المصارف الإسلامية في قطر (2014-2018) مليون دولار أمريكي

	2014	2015	2016	2017	2018
المصرف	26,403	34,979	38,416	41,312	42,097
الدولي	10,549	11,137	11,690	12,807	13,808
الريان	22,004	22,893	25,146	28,283	26,729
بروة	10,494	12,418	12,651	13,362	12,187
الأول	1,282	1,610	1,642	1,362	895
كيو انفست	907	1,230	1,288	1,225	1,114

* من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف الإسلامية (2014-2018) (1USD= 3.64 QR)

شكل (١) أصول المصارف الإسلامية في دولة قطر (٢٠١٤-٢٠١٨) مليون دولار أمريكي

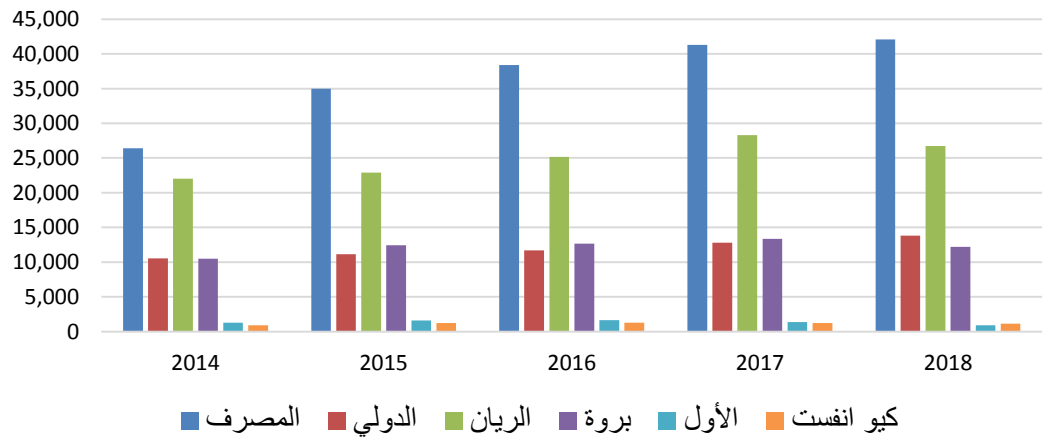

2. التمويلات في المصارف الإسلامية في دولة قطر

خلال الخمس سنوات الماضية (2014-2018) نمت التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية في دولة قطر والعاملة تحت إشراف مصرف قطر المركزي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6.4% فكان إجمالي التمويلات التي منحتها هذه المصارف في العام 2014 ما يعادل 47.6 مليار دولار، وبلغت 64.9 مليار دولار في العام 2018، وحسب آخر إحصائية لمصرف قطر المركزي فإن هذه التمويلات بلغت 71.2 مليار دولار في مايو 2019، ويرصد الجدول (3) تطور نمو حجم التمويلات في المصارف الإسلامية في دولة قطر خلال الفترة (2014-2018).

جدول (3) تمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر (2014-2018) مليون دولار أمريكي

	2014	2015	2016	2017	2018
حجم التمويلات	47,618	59,111	62,434	67,148	**64,904**
معدل النمو السنوي %	26.7	24.1	5.6	7.6	**-3.3**

* من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الفصلية لمصرف قطر المركزي (2014-2018) (1USD= 3.64 QR)

شكل (٢)إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر (٢٠١٤-٢٠١٨)- مليون دولار

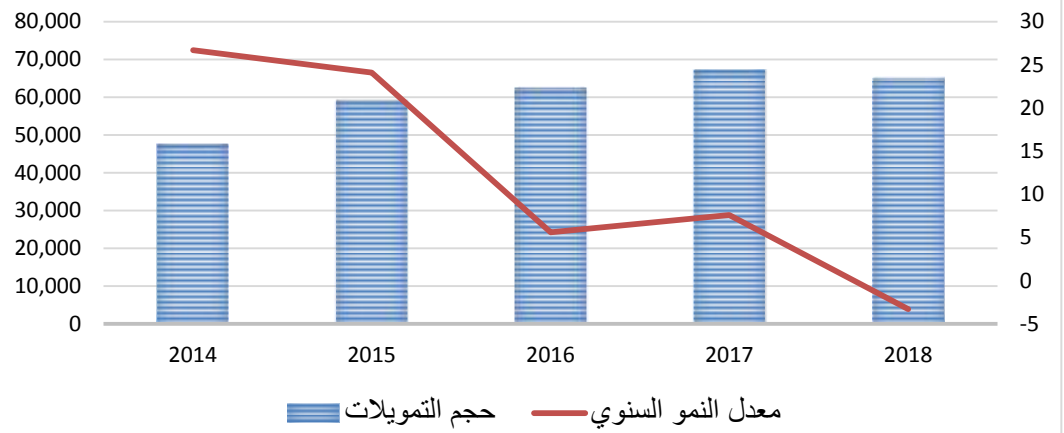

وبالرجوع لإحصائية مصرف قطر المركزي في مايو 2019، فإنه يلاحظ أن تمويلات المصارف الإسلامية كانت متجهة بنسبة 93% نحو السوق المحلي (66.3 مليار دولار)، في حين اتجهت 7% منها (4.9 مليار دولار) نحو السوق الخارجي. وبالنظر لتوزيع هذه التمويلات على القطاعات فإنه يلاحظ تركز تمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر على القطاع الاستهلاكي بنسبة 24.2%، ثم القطاع العقاري بنسبة 24.1%، ثم التمويلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 21%، وكانت تمويلات قطاع التجارة العامة بنسبة 11%، ثم قطاع الخدمات 6%، والمقاولون 5%، والتمويلات لقطاع الصناعة 3% ، وللقطاعات الأخرى 2% من إجمالي حجم تلك التمويلات، ويوضح الجدول (4) حجم التمويلات التي قدمتها المصارف الإسلامية في دول قطر في مايو 2019 للقطاعات المختلفة.

جدول (4) تمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر حسب القطاعات العامة (مايو 2018) مليون دولار أمريكي

قطاعات أخرى	الخدمات	الاستهلاك	العقارات	المقاولون	الصناعة	التجارة العامة	القطاع العام
1,254	**4,346**	**17,244**	**17,194**	**3,530**	**1,773**	**7,329**	**13,652**

* من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية الفصلية لمصرف قطر المركزي، المجلد 39، العدد1 (1USD= 3.64 QR)

شكل (٣) تمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر (مايو ٢٠١٩)- مليون دولار

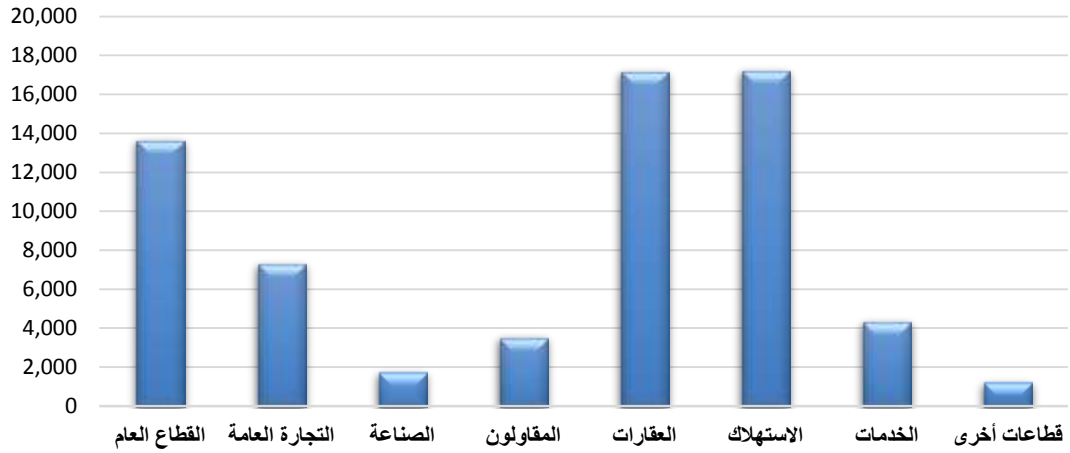

وحسب تقسيمات المصارف الإسلامية للقطاعات المستهدفة من صافي تمويلاتها كما هو في بياناتها المالية، فإن أغلب التمويلات كانت تتجه للقطاع العقاري بنسبة 25.7%، ثم القطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة 21.9%، يليه التمويلات الشخصية بنسبة 21%، ثم قطاع التجارة 12%، والخدمات 7.1%، والمقاولات 4.4%، وقطاع الصناعة 3.8%، والتمويلات للمؤسسات المالية غير المصرفية كانت بنسبة 3.2%، و0.9% للقطاعات الأخرى، من إجمالي صافي التمويلات الممنوحة من المصارف الإسلامية في دولة قطر للعام 2018، ويبين الجدول (5) حجم هذه التمويلات وتوزيعها على القطاعات المختلفة حسب البيانات المالية لتلك المصارف.

جدول (5) صافي تمويلات المصارف الإسلامية حسب قطاعاتها المستهدفة (2018) مليون دولار أمريكي

حكومة وشبه حكومة	مؤسسات مالية غير مصرفية	صناعة	تجارة	خدمات	مقاولات	عقارات	شخصي	أخرى
15,020	2,193	2,599	8,263	4,907	3,000	17,626	14,451	591

* بالاعتماد على: (بيت المشورة، 2018) (1USD= 3.64 QR)

شكل (٤) صافي تمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر حسب القطاعات (٢٠١٨)- مليون دولار

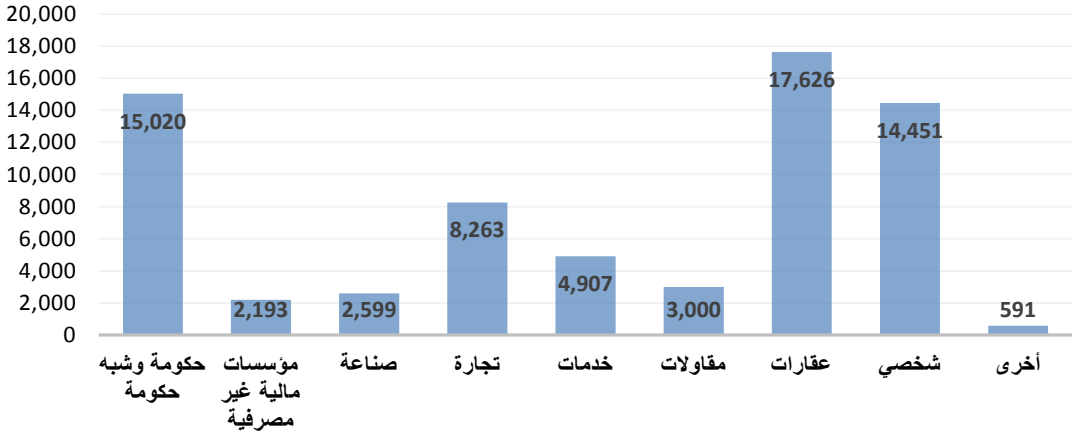

ولمعرفة الأدوات والصيغ التمويلية التي استخدمتها المصارف الإسلامية في دولة قطر في منح هذه التمويلات تم الرجوع إلى البيانات المالية لهذه المصارف وإيضاحاتها المرفقة للعام 2018، ويبن الجدول (6)

صافي التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية في دولة قطر حسب صيغ التمويل المستخدمة، ويلاحظ أن أغلب تمويلات المصارف الإسلامية تتم بصيغة المرابحة إذ بلغت نسبة التمويلات المقدمة بصيغتي المرابحة والمساومة 74.1% من إجمالي صافي التمويلات، ثم التمويلات بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك 20.4%، في كانت نسبة التمويلات بصيغة المشاركة 2.5%، والاستصناع بنسبة 1%، والمضاربة 0.3%، وكانت التمويلات بالصيغ الأخرى 1.7%.

جدول (6) تمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر حسب الصيغ (2018) مليون دولار أمريكي

	مرابحة ومساومة	إجارة و إجارة منتهية بالتمليك	مشاركة	استصناع	مضاربة
صافي التمويلات	50,876	13,976	1,726	669	232
النسبة من إجمالي التمويلات %	74.1	20.4	2.5	1	0.3

* بالاعتماد على: (بيت المشورة، 2018) (1USD= 3.64 QR)

شكل (٥) تمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر حسب الصيغ (٢٠١٨)- مليون دولار

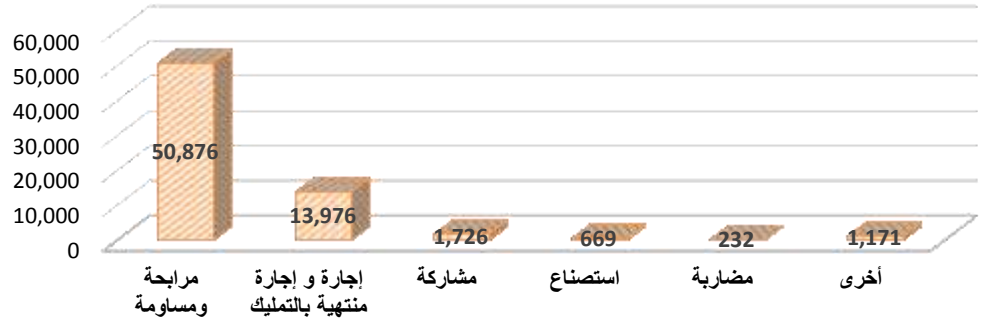

* بالاعتماد على: (بيت المشورة، 2018).

مما سبق يمكن الخلوص إلى أن أغلب تمويلات المصارف الإسلامية في دولة قطر تتجه نحو القطاع الشخصي الاستهلاكي والعقاري، إذ ما يقرب من نصف التمويلات تتجه نحو هذا الاتجاه، كما أن صيغة بيع المرابحة هي الأداة الغالبة التي تستخدمها هذه المصارف في عمليات التمويل المختلفة، وفي الغالب تتم تطبيق آلية التورق المصرفي في هذه العمليات إلا أن البيانات المالية للمصارف الإسلامية لا توضح طبيعة وحجم استخدام آلية التورق المصرفي عبر صيغة المرابحة.

3. واقع التمويل المستدام في المصارف الإسلامية في دولة قطر

يعتبر موضوع التمويل المستدام من الموضوعات الحديثة على الساحة المصرفية الإسلامية، لذا نجد أن تطبيقاته تكاد تكون محدودة جدًا، ولعل المستقبل سيشهد توجهًا أكثر نحو هذه المنتجات، ولدراسة واقع التمويل المستدام في المصارف الإسلامية في دولة قطر سيتم الاعتماد على ثلاثة أبعاد رئيسة: الأول يتمثل في الإطار النظري الذي يقيس مدى توجه المصرف نحو موضوع التمويل المستدام، وهذا يتمثل في الأدبيات التي يعتمدها المصرف في رؤاه وأهدافه الاستراتيجية، والبعد الثاني سيكون في استيضاح مدى التزام المصرف كمؤسسة بمعايير الاستدامة، أما البعد الثالث فسيرتكز على دراسة المنتجات التمويلية المستدامة التي يقدمها المصرف.

أولًا: الاستدامة في أدبيات المصارف

لاشك أن رؤية المؤسسات وأهدافها الاستراتيجية تحدد توجهاتها المستقبلية، وبناء على ذلك تتشكل القرارات والإجراءات وفق هذه الرؤى والأهداف، وبالرجوع لأدبيات المصارف الإسلامية في دولة قطر يُلاحظ أن موضوع التمويل المستدام والتنمية المستدامة لا يزال محدودًا في رؤى وأهداف وتوجهات هذه المصارف،

ويبين الجدول (7) خلاصة ما تضمنته أدبيات هذه المصارف في رؤاها ورسائلها وأهدافها الاستراتيجية حول موضوع الاستدامة.

جدول (7) الاستدامة في أدبيات المصارف الإسلامية في دولة قطر

المصرف	الاستدامة في الرؤية	الاستدامة في الرسالة	الاستدامة في الأهداف
مصرف قطر الإسلامي	ـــــ	ـــــ	الحرص على النمو المستمر في أعماله بما يحقق أفضل المعدلات الاستثمارية، و تعزيز استثمارات مساهميه.
الدولي الإسلامي	ـــــ	ـــــ	رفع قيمة حقوق المساهمين إلى الحد الأقصى على أساس مستدام.
مصرف الريان	ـــــ	ـــــ	الاستخدام الحكيم لرأس المال الكبير وقاعدة المساهمين القوية لدعم النمو المستدام.
بنك بروة	ـــــ	ـــــ	تنمية حقوق المساهمين من خلال تطوير الأعمال التجارية المربحة والمستدامة.

* بالاعتماد على التقارير المالية والأنظمة الأساسية للمصارف.

ومن خلال الجدول يتبين ما يلي:

- اقتصار النص على موضوع الاستدامة ضمن الأهداف، وخلو الرؤية والرسالة لهذه المصارف من الإشارة لموضوع الاستدامة.
- التركيز على الاستدامة من جانب المساهمين، وانصراف القصد في الظاهر إلى الاستمرارية في تحقيق العوائد، بحيث يبعد التطابق نوعًا ما مع مفهوم الاستدامة التي تعني المواءمة بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً: تطبيق المصرف الإسلامي (كمؤسسة) لمعايير الاستدامة

تناقش هذه الجزئية مدى التزام المؤسسة بتطبيق معايير الاستدامة من خلال مراعاتها للجوانب البيئية والاجتماعية في عملياتها؛ وفي هذا الإطار انضمت بورصة قطر في عام 2016 إلى مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة (SSEI) التي تلزم البورصات الأعضاء بتعزيز الممارسات المستدامة باحترام الركائز الثلاث في أعمالها، والتي تشمل بالإضافة إلى الأرباح المسؤولية تجاه الكوكب والمسؤولية تجاه البشر، وفي خطوة عملية قامت بورصة قطر باطلاق منصة تقارير الاستدامة بهدف مساعدة الشركات المدرجة الراغبة في دمج تقارير الحوكمة الثلاثية (ESG) في تقاريرها الحالية، ويقصد بالحوكمة الثلاثية الحوكمة البيئية والاجتماعية بالإضافة لحوكمة الشركات، وهي العوامل غير المالية المؤثرة في قدرة المؤسسة على خلق قيمة على المدى الطويل. (بورصة قطر، 2016)

ورغم تشجيع بورصة قطر للشركات المدرجة بها على تبني معايير مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI) إلا أنها وإدراكًا لواقع الشركات قامت بوضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسة للحوكمة الثلاثية للشركات، وقد جعلت البورصة للشركات خيار طريقة الإفصاح عن ذلك بشكل سنوي إما عن طريق دمجها مع البيانات المالية وحوكمة الشركات أو نشرها بشكل منفصل، وتحث البورصة الشركة الإفصاح عن الحوكمة الثلاثية عن طريق منصة الاستدامة الموجودة على الموقع الإلكتروني للبورصة.

وبالرجوع للمصارف الإسلامية في دولة قطر والخاضعة لإشراف مصرف قطر المركزي نجد أن ثلاثة من هذه المصارف مدرجة ضمن بورصة قطر وهي: مصرف قطر الإسلامي، بنك قطر الدولي الإسلامي، مصرف الريان، ويمكن استعراض مدى التزام هذه المصارف بمعايير الاستدامة من خلال تقارير الحوكمة الصادرة عنها.

بالنسبة لبنك بروة فلم ينشر عن البنك حتى الآن أية تقارير خاصة بالحوكمة سواء بصورة مستقلة أو ضمن تقارير البنك المالية السنوية.

مصرف قطر الإسلامي (المصرف)

منذ العام 2010 ينشر مصرف قطر الإسلامي تقارير الحوكمة بشكل سنوي منفصلة عن التقارير المالية، ويشير في هذا التقرير إلى المسؤولية الاجتماعية للمصرف، والسياسات البيئية. ففي إطار المسؤولية الاجتماعية يؤكد المصرف التزامه بتعزيز قيم التنمية بشكل دائم، وحماية وحفظ الحياة الإنسانية والصحة والموارد الطبيعية والبيئة، وحرصه على إضافة قيمة إلى المجتمع الذي يعمل فيه، ويشير المصرف إلى

مساهماته في هذا المجال من خلال لجنة الزكاة والمساهمات في مجال التربية والرعاية الصحية والأنشطة الثقافية والرياضية ودعم ذوي الاحتياجات الاجتماعية. وفي مجال السياسة البيئية فإن المصرف يشير إلى تطبيق وإنجاز عملياته مع الالتزام بالبيئة من خلال أمور منها تعزيز مبدأ الاستخدام الفعال للموارد والحد من حجم المخلفات بواسطة إعادة تدوير المخلفات وإعادة الاستخدام، وإحضار المجلس بالقضايا البيئية المتصلة بأعمال المصرف ومدى مساهمة المصرف فيها.(QIB, 2018)

كما قام المصرف بنشر تقرير الاستدامة عبر المنصة الالكترونية لبورصة قطر للعامين 2016 و 2017، وكانت نسبة المصرف حسب المعايير 84% في كل عام.

بنك قطر الدولي الإسلامي

ينشر بنك قطر الدولي الإسلامي تقرير الحوكمة سنويًا بشكل منفصل منذ العام 2011، وهذا التقرير يشمل فقط الحوكمة الإدارية، وابتداءً من العام 2015 تضمن تقرير الحوكمة الخاصة بالبنك فقرة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية تتضمن تأكيد حرص البنك على المساهمة بشكل فعال في عملية استقطاب الكوادر من القطريين والقطريات والمساهمة في دعم التعليم والتدريب والرياضة والأنشطة الطبية والخيرية، ويركز البنك في هذا التقرير على الإنجازات التي حققها سنويًا في هذا المجال، وفي عام 2017 قرر البنك تخصيص 2.5% من صافي أرباحه سنويًا لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية في دولة قطر.(QIIB, 2018) كما يقوم المصرف بنشر تقرير الاستدامة عبر المنصة الالكترونية لبورصة قطر بشكل مستمر منذ العام 2016، وقد حقق في الثلاث سنوات الماضية نسبة 92% حسب مؤشرات المعيار.

مصرف الريان

تقارير الحوكمة في مصرف الريان تنشر سنويًا بشكل مستقل منذ العام 2012، ويشير التقرير في نهايته إلى مسؤولية مصرف الريان نحو المجتمع والبيئة، حيث يؤكد حرص المصرف على المساهمة في تنمية المجتمع من خلال دعم الأفراد والجهات الوطنية لتمارس دورها في بناء مجتمع أفضل، وتشجيع المصرف على حماية البيئة وتجنب إلحاق الأذى بها، وتشجيع الأنشطة الرياضية والأعمال الخيرية، ويستعرض التقرير أحيانًا ما قام به المصرف خلال الفترة من إنجازات في هذا المجال، ومن ذلك ما قام به في 2014 من الانتقال إلى كشوف الحسابات الإلكترونية والحلول التقنية للتقليل من استخدام الورق وتفادي إهدار الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة.(Al Rayan, 2018) وحتى الآن لم يقم المصرف بنشر تقرير الاستدامة عبر المنصة الالكترونية لبورصة قطر.

ثالثاً: المنتجات التمويلية المستدامة

يعتبر موضوع التمويل المستدام أو الاستثمار المسؤول أو الأخضر في المؤسسات المالية الإسلامية حديث الظهور، ومن المنتجات التمويلية التي برزت في هذا الإطار "الصكوك الخضراء"، وقد تصدرت ماليزيا هذه التجربة فأصدرت أول صكوك خضراء في العالم في يوليو 2017، حيث قامت شركة تاداو للطاقة (Tadau Energy) بإصدار صكوك بقيمة 250 مليون رينجت ماليزي لتمويل مشروع الطاقة الشمسية الكهروضوئية، لغرض توفير طاقة نظيفة ومستدامة وصديقة للبيئة، وبعد نجاح هذا الإصدار أصدرت شركة كوانتوم سولار بارك (Quantum Solar Park) في أكتوبر 2017 صكوكًا لغرض تمويل ثلاث محطات للطاقة الشمسية بقوة 50 ميجاوات في ماليزيا بطريقة المرابحة (التورق) بقيمة 1 مليار رينجت ماليزي، وفي ديسمبر 2017 أصدرت شركة الاستثمار التابع للحكومة الماليزية (PNB) أكبر صكوك خضراء بمبلغ 2 مليار رينجت ماليزي لتمويل مساحات مكتبية مكونة من 83 طابقًا كجزء من مشروع برج حاصل على شهادات ضمن أعلى مستوى لمؤشر المباني الخضراء.(SC, 2018)

وبالرجوع لحالة المصارف الإسلامية في دولة قطر، ورغم التطور الحاصل في تطبيقات مبادئ ومعايير الاستدامة بشكل عام في المصارف الإسلامية في دولة قطر، وتوفر البئية التشريعية والتنظيمية الراعية لهذا الجانب، إلا أن منتجات التمويل الإسلامي المستدام في المصارف الإسلامية في دولة قطر لا تزال غير ظاهرة، فيما عدا لو نظرنا إلى التحول التقني في خدمات التمويل الإسلامي في هذه المصارف والابتكارات في التكنولوجيا المالية، إذ نجد التطور الملحوظ في التحول نحو الرقمية في الخدمات التمويلية مما يؤثر بشكل إيجابي على البيئة والموارد الطبيعية.

وتشمل التكنولوجيا المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية في دولة قطر حاليًا الانترنت المصرفي، والهاتف المصرفي، وتطبيقات المحمول، وتنحصر مجمل هذه الخدمات في إدارة الحسابات والتحويلات المصرفية، وسداد الفواتير والاطلاع على الخدمات المصرفية، وقد شكل كشف الحساب الإلكتروني نقطة مهمة في سبيل المحافظة على البيئة، وقد أطلق مصرف قطر الإسلامي مؤخرًا خدمة "التمويل الفوري" وهي عبارة

عن خدمة رقمية تتيح لعملاء المصرف الحصول على التمويل الشخصي عبر تطبيق المصرف على الهاتف المحمول.

المبحث الثالث/ موجهات التمويل المستدام المبتكر

يمثل هذا المبحث مقترحًا للموجهات العامة للابتكارات المالية في المصارف الإسلامية والتي يمكن أن تسهم في تحويل المنتجات التمويلية فيها إلى منتجات تمويل مستدام، تحقق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذه الموجهات العامة انتظمت في ست ركائز أساسية مهمة يمثلها المخطط (1) التالي:

مخطط (1) موجهات التمويل المستدام المبتكر

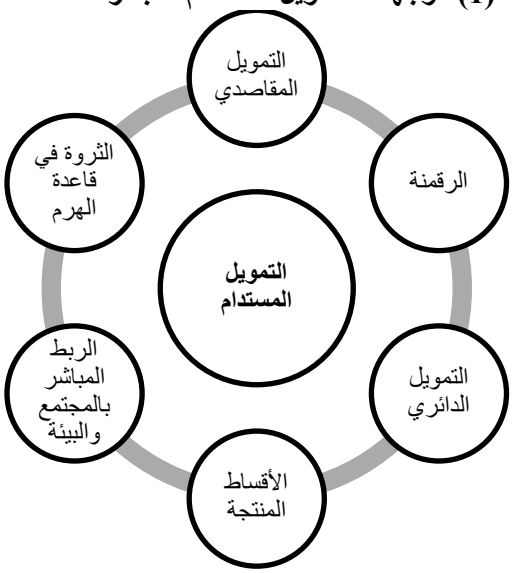

* من إعداد الباحث

1. التمويل المقاصدي

إن الترابط بين الأحكام ومقاصدها في الشريعة الإسلامية يعتبر من المسلمات اليقينة التي أكدتها نصوص الشريعة وبحثها الفقهاء، وبالتتبع لحالة الركود في الأمة يجد المتأمل أن الأسباب الرئيسة لذلك هو تجريد الأحكام الشرعية من مقاصدها حتى أصبحت مجرد أفعال غير مؤثرة في واقع الحياة؛ ومن هنا يشير (حسنة، 1998) إلى أن مشروعات التجديد في فكر الأمة المسلمة بدأت بإعادة الاعتبار للفقه المقاصدي، وتخليص الاجتهاد من الآلية الميكانيكية والقواعد المجردة، وربط الاجتهادات بقضية المقاصد. وفي مجال التمويل الإسلامي يمكن القول بأن التمويلات الإسلامية المطبقة حاليًا تندرج تحت مسمى التمويل اللاربوي، والذي لا بد من التجديد والابتكار في آلياته لينتقل من هذه المرحلة إلى التمويل المقاصدي الذي تتم فيه مراعاة المقاصد الشرعية وتضمينها لأدلة السياسات والإجراءات التمويلية في المؤسسات المالية الإسلامية.

وبالنظر لموضوع التمويل المستدام، نجد أن مقاصد التشريع الإسلامي توجه التمويل الإسلامي نحو معايير الاستدامة الحقيقية، فالشريعة الإسلامية مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد، ولا يجوز بحال إهمال هذه المصلحة كما لا يجوز قربان هذه المفسدة (ابن عبدالسلام، 1991)، فالتمويل ضمن أحكام الشريعة الإسلامية يدور في هذا الفلك، فلا يجوز تمويل ما فيه إفساد سواء للأفراد أو للمجتمعات أو حتى للطبيعة من حولنا، وقد بين الله جل وعز أن آثار الإنسان تتعدى إلى إفساد البيئة، فقال تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ) (سورة الروم، آية:41). هذا في جانب المقاصد العامة، وأما في المقاصد الخاصة بالتصرفات المالية فإن مراعاة حفظ المال على مستوى الأفراد والأمة من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية ولابد من ضبط إدارته وفق هذا المقصد، يقول (ابن عاشور،2004، 460/3) : "المقصد الأهم هو حفظ مال الأمة وتوفيره لها، وأن مال الأمة كان كُلًّا مجموعياً فحصول حفظه يكون بضبط أساليب إدارة عمومه، وبضبط أساليب حفظ أموال الأفراد وأساليب إدارتها، فإن حفظ المجموع يتوقّف على حفظ جزئياته، وإن معظم قواعد التشريع المالي متعلقة بحفظ أموال الأفراد وآئلة إلى حفظ مال الأمة، لأن منفعة المال الخاص عائدة إلى المنفعة العامة لثروة الأمة" ، ويشير كذلك ابن عاشور إلى أن من مقاصد الشريعة في المال الرواج ودوران المال

وتداوله فيقول (ابن عاشور، 2004، 475/3): "فتيسير دوران المال على آحاد الأمة وإخراجه عن أن يكون قارًّا في يد واحدة أو متنقلًا من واحد إلى واحد مقصدٌ شرعي".

فلابد لأي منتج تمويلي مبتكر للتحول نحو التمويل المستدام من مراعاة المقاصد الشرعية في السياسات والهياكل التمويلية لهذه المنتجات والتي تحقق الأبعاد الاجتماعية والبيئية، فلا يؤدي المنتج إلى مضرة على الأفراد أو المجتمع أو البيئة، كما يراعى مسألة التداول لإطالة عمر المنتج وانتقاله لأكبر عدد من المستفيدين بالاستفادة من مبدأ إعادة الاستخدام والتدوير وهو ما يتقاطع مع نظرية الاقتصاد الدائري.

2. الرقمنة

إن التحول بمنتجات التمويل نحو الرقمية أصبح ضرورة ملحة للمؤسسات المالية الإسلامية لا يمكن تأجيلها، فإغفال هذا الأمر قد يصيب المصرفية الإسلامية في مقتل ويرمي بها مستقبلًا خارج إطار السوق المصرفي؛ وهذا يتطلب من جميع أصحاب المصلحة في منظومة التمويل الإسلامي والباحثين وأعضاء الهيئات الشرعية تركيز الجهود نحو إخراج منتجات التمويل الإسلامي الرقمية كالمرابحة الرقمية والمضاربة الرقمية وغيرها من منتجات التمويل الإسلامي، وهنا يتطلب مراعاة أمرين مهمين: أحدهما مزيد إيضاح وبيان وتركيز على المفاصل الشرعية للعمليات وآلية ضبطها عند التحول الرقمي، والآخر مراعاة الشمول الرقمي بالمساهمة الفاعلة في زيادة الوعي بالعالم الرقمي ومنتجات التمويل الإسلامي الرقمي للوصول لأكبر شريحة من المتعاملين فلا يكون للتحول الرقمي آثار سلبية على الجانب الاجتماعي في زيادة الهوة في الشمول المالي والمصرفي.

إن المنتجات الرقمية كما أنها تعتبر متطلبًا ملحًا لمؤسسات التمويل الإسلامية، فهي كذلك توفر استخدامًا أمثل للموارد الطبيعية وتحد من إهدار الورق الذي يتم استهلاكه، وهذا يتلاءم مع معايير التمويل المستدام.

3. التمويل الدائري

حسب البيانات التي تم استعراضها لتمويلات المصارف الإسلامية يُلاحظ أن غالب تلك التمويلات يتجه نحو القطاع الاستهلاكي؛ وحسب الطبيعة الاستهلاكية للمجتمعات تكون دورة حياة المنتج طولًا وقصرًا؛ وللتحول نحو التمويل المستدام ينبغي إطالة عمر المنتج التمويلي بتطبيق آلية التمويل الدائري وإعادة التدوير والاستخدام.

ومن هنا نقترح تطبيق التمويل الدائري في نموذج التمويل المستدام في المصارف الإسلامية بإنشاء أو المساهمة في إنشاء شركة أو الاتفاق مع شركات قائمة خاصة للتدوير وإعادة التصنيع؛ وعند تمويل المتعامل وفق هذه الآلية توقع الشركة الخاصة وعدًا مع العميل بإعادة شراء المنتج منه بعد العمر الافتراضي للمنتج وفق ملامح عامة للسعر الذي قد يحصل عليه، وهذا قد يشجع المتعامل في المحافظة على المنتج لحين إعادة بيعه والاستفادة منه بصورة أمثل، كما أنه يوفر مدخلات مضمونة لشركة إعادة التدوير مما يقلل من مخاطرها. هذه الآلية قد تشكل مرتكزًا لتحويل التمويل الاستهلاكي في المصارف الإسلامية إلى عملية منتجة، كما أنه تحول للنمط الاستهلاكي التقليدي إلى الاستهلاك المستدام أو المسؤول.

مخطط (2) آلية التمويل الاستهلاكي الدائري

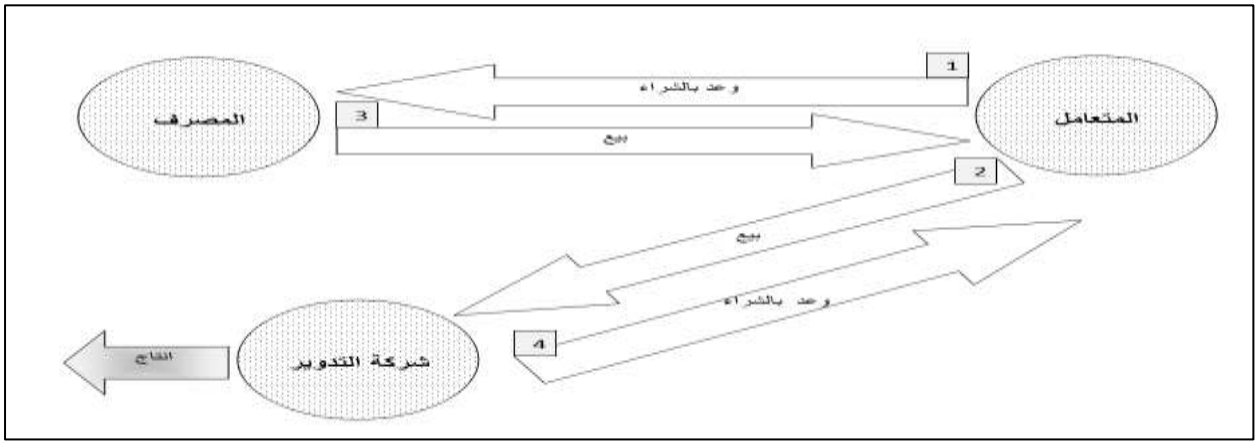

* من إعداد الباحث

4.الأقساط المنتجة

لأقساط الديون الناشئة عن العمليات التمويلية الآجلة آثار مادية ومعنوية تلازم المدين طوال فترة المديونية، وخصوصًا إذا شعر المدين بمحدودية أو انتهاء انتفاعه بالمنتج الذي نشأت المديونية بسببه. إن فكرة الأقساط المنتجة التي نقترحها هنا توفر نوعًا ما تمويلًا مستدامًا، وتحوّل الديون إلى ديون منتجة، فتُتخذ آلية السداد للتمويلات للحصول على عوائد للمتعامل قد تمكنه من السداد المبكر أو توفير مبلغ يستخدمه مرة أخرى، كما أن الفكرة تقوم كذلك على البعد النفسي لدى المدين حين يشعر وهو يسدد الأقساط بأنه يقوم بعملية مزدوجة تشمل كذلك الاستثمار، وبقدر المؤثرات التي يمكن للمصرف أن يستخدمها في تشجيع المدينين في هذه الآلية فإن الشعور بالاستثمار قد يغلب على الأثر النفسي السلبي حال سداد المديونية، وهذا يشجع العميل على الانتظام بالسداد مما يعود بأثره على المصرف، كما أن هذه المبالغ المستثمرة وعوائدها تشكل هامش أمان للمصرف يقيه من مخاطر تعثر المتعاملين في السداد، ويمكن وفق هذه الآلية الاستغناء عن التأمين على الديون بما يعود نفعه على المصرف والمتعامل. ولمزيد إيضاح لهذه الآلية نفترض أن أحد المتعاملين نشأت عليه مديونية لعملية تمويلية بقيمة (1,000,000) ريال تسدد لمدة 5 سنوات على أقساط شهرية فمجموع الأقساط 60 قسطًا بمبلغ (16,667) ريال تقريبًا في كل شهر؛ فيتم الاتفاق مع المتعامل على أن يدفع 10% من قيمة القسط في كل شهر فيكون القسط الشهري على العميل (18,334) ريال تقريبًا يوجه منه مبلغ (1,667) ريال في وديعة استثمارية تزيد كل شهر بمبلغ الزيادة في القسط، وعلى افتراض أن نسبة الربح المتوقعة 3% سنويًا فإنه وفي نهاية المديونية سيتوفر لدى المتعامل مبلغ (107,922) ريال تقريبًا، حسب الجدول (8) أدناه:

جدول (8) نموذج احتساب أرباح الأقساط المنتجة

السنة	المبلغ بداية السنة	المبلغ بداية السنة مع الأرباح	الربح المتوقع	المبلغ نهاية السنة	المبلغ نهاية السنة مع الأرباح
1	1,667.00	1,667.00	323.60	20,004.00	20,327.60
2	21,994.60	21,671.00	933.42	40,008.00	41,265.02
3	42,932.02	41,675.00	1,561.54	60,012.00	62,830.57
4	64,497.57	61,679.00	2,208.52	80,016.00	85,043.08
5	86,710.08	81,683.00	2,874.88	100,020.00	107,921.97

* تم الاعتماد في الاحتساب على معادلة Future Value of Regular Deposits (Annuity)

5. ربط التمويل بالمجتمع والبيئة (غرامات التأخير)

يقترح النموذج الربط المباشر بين المنتجات التمويلية والمجتمع والبيئة من عدة جوانب، وقد تمت الإشارة إلى طرف من ذلك في فقرة التمويل المقاصدي، إذ لابد من مراعاة البعد الاجتماعي والبيئي قبل إصدار قرار التمويل، وهنا نشير إلى مقترح فيما يخص كل عملية تمويلية بأن يتم ربطها بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال التبرع للمشروعات الاجتماعية والبيئية؛ ويمكن النص في بند غرامات التأخير على تحديد الجهة التي ستؤول إليها مبالغ غرامات التأخير وربط حسابات تلك الجهة بشكل مباشر بإيرادات غرامات التأخير لهذه العمليات، ويترك للمتعامل حرية تحديد الجهة التي سيتبرع لها ضمن قائمة خيارات متاحة من قبل المصرف، وبهذا الإجراء يتحقق للمتعامل شعوره بالمساهمة في خدمة المجتمع والبيئة، وهو أفضل من شعوره بضبابية مصرف تلك الغرامات؛ كما أن هذا الإجراء يخرج المصارف من حرج إمكانية الاستغلال غير المباشر لهذه الإيرادات لصالح المصرف، هذا بالإضافة للعائد الحقيقي على تلك المشروعات المجتمعية.

6. الثروة في قاعدة الهرم

هذا العنوان مأخوذ من كتاب "الثروة في قاعدة الهرم.. استئصال الفقر من خلال العوائد" لبراهالاد أستاذ الاقتصاد بجامعة ميتشغان، والذي يعتبر من الكتب الأكثر مبيعًا في العالم، يتحدث فيه عن كيفية حل مشكلة الفقر بشكل ربحي، وكيف يمكن إعادة النظر للفقراء الذين يشكلون قاعدة الهرم الاقتصادي وتحويلهم إلى مستهلكين، والتعرف على الفرص الهائلة في أسواق قاعدة الهرم وكيف يمكن استغلالها، ويقول: إذا توقفنا عن التفكير في الفقراء كضحايا أو كأعباء، وبدأنا التعرف عليهم بوصفهم رواد أعمال مبدعين ومستهلكين واعين فسوف ينفتح عالم جديد من الفرص (Prahalad, 2009, p:25)، وقد استعرض الكاتب عدة تجارب ناجحة في المجتمعات الفقيرة كالهند وغيرها، والتي حققت الاستدامة في مشروعاتها، ومن هذه التجارب مستشفى أرافيند للعيون، وبنك مادورا في الهند (Bank of Madura) حيث أصبح البنك يضم قاعدة عملاء كبيرة تصل لأكثر من مليوني متعامل، ومثل هذه التجربة تجربة بنك الفقراء في بنغلاديش (Grameen Bank). هذه النظرية تمثل قاعدة مهمة للابتكارات المالية التي تستهدف هذه القاعدة الواسعة، فالمصارف الإسلامية ينبغي أن تتوجه لنماذج تمويلية مبتكرة تلبي رغبات هؤلاء المستهلكين فتسهم في مكافحة الفقر دون الإخلال بمبدأ الربحية في أعمالها.

النتائج والتوصيات:

بعد الاستعراض لجزئيات وتفصيلات البحث يمكن استخلاص أهم النتائج والتوصيات فيما يلي:

- الابتكار المالي يمثل أهمية بالغة بالنسبة للمصارف الإسلامية، لضمان بقائها واستمرارها وتطورها.
- البيئة التشريعية والتنظيمية في دولة قطر محفزة للتحول نحو التمويل المستدام.
- حققت دولة قطر نتائج إيجابية في مجال التنمية المستدامة مقارنة مع دول المنطقة.
- مثلت بورصة قطر دافعًا قويًا للمصارف الإسلامية لتعزيز الاستدامة من خلال تشريعاتها المتطورة في هذا المجال.
- لا تزال ممارسات التمويل المستدام في المصارف الإسلامية في دولة قطر محدودة جدًا.
- توصية الجهات الإشرافية ومنها مصرف قطر المركزي باعتماد تقارير الاستدامة للمصارف العاملة في الدولة.
- توصية المصارف الإسلامية في دولة قطر بتحديث الرؤى والأهداف الخاصة بها بما يتواءم مع متطلبات الاستدامة.
- تشجيع المصارف الإسلامية للابتكارات المالية وتوجيهها بصورة أكبر نحو منتجات التمويل المستدام.
- اعتماد معايير مقاصدية لمنتجات ومؤسسات التمويل الإسلامي، مكملة للمعايير الشرعية.

والحمد لله رب العالمين، وصلّ اللهم وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

المراجع باللغة العربية:

1. ابن عاشور، محمد الطاهر، (2004)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر.
2. ابن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز،(1991)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ج2، ص189.
3. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، (1987)، التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: البيئة، الدورة الثانية والأربعون.
4. البشير، فضل عبد الكريم، (2018)، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد 9، أكتوبر 2018، دولة قطر.
5. بنك اليمن الدولي، (2017)، البيانات المالية الموحدة، صنعاء، اليمن.
6. بنك بروة، (2014)، التقرير السنوي، دولة قطر.
7. بنك بروة، (2015)، التقرير السنوي، دولة قطر.
8. بنك بروة، (2016)، التقرير السنوي، دولة قطر.
9. بنك بروة، (2017)، التقرير السنوي، دولة قطر.
10. بنك بروة، (2018)، التقرير السنوي، دولة قطر.
11. بنك قطر الأول، (2018)، التقرير السنوي، دولة قطر.
12. بنك قطر الدولي الإسلامي، (2014)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.

13. بنك قطر الدولي الإسلامي، (2015)، التقرير السنوي، دولة قطر.
14. بنك قطر الدولي الإسلامي، (2015)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
15. بنك قطر الدولي الإسلامي، (2016)، التقرير السنوي، دولة قطر.
16. بنك قطر الدولي الإسلامي، (2016)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
17. بنك قطر الدولي الإسلامي، (2017)، التقرير السنوي، دولة قطر.
18. بنك قطر الدولي الإسلامي، (2017)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
19. بنك قطر الدولي الإسلامي، (2018)، التقرير السنوي، دولة قطر.
20. بنك قطر الدولي الإسلامي، (2018)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
21. بنك قطر الدولي الإسلامي، 2014، التقرير السنوي، دولة قطر.
22. بورصة قطر، (2016)، دليل إعداد تقارير الاستدامة (ESG)، فبراير، 2016، دولة قطر.
23. بيت المشورة، (2018)، تقرير التمويل الإسلامي في دولة قطر، شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، دولة قطر.
24. حسنة، عمر عبيد، (1998)، تقديم لكتاب الأمة "الاجتهاد المقاصدي. حجيته. ضوابطه. مجالاته"، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ص 19.
25. الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم، (1982)، غريب الحديث، تحقيق: عبدالكريم الغرباوي، دار الفكر.
26. الرازي، محمد بن أبي بكر، (1999)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5. ص 109.
27. الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
28. الشيباني، أحمد بن حنبل، (2001)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
29. صادق، عبد الكريم، (2016)، نشوء مفهوم التنمية المستدامة، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية.
30. عمر، أحمد مختار عبد الحميد، (2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1. ج1، ص 171.
31. غربي، عبد الحليم، (2009)، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، العدد 9، الجزائر.
32. قاشي، يوسف، وخلدون، زينب، (2018)، الابتكار المالي في الصناعة المصرفية الإسلامية وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، أبريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، الجزائر.
33. قندوز، عبد الكريم، (2017)، الابتكار المالي ومقدمة إلى الهندسة المالية، الناشر:E-Kutub Ltd، العدد 138.
34. قنطجي، سامر مظهر، فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت: أصوله – قواعده- ومعاييره، ص 28.
35. كيو انفست، (2018)، البيانات المالية الموحدة، دولة قطر.
36. مصرف الريان، (2014)، التقرير السنوي، دولة قطر.
37. مصرف الريان، (2014)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
38. مصرف الريان، (2015)، التقرير السنوي، دولة قطر.
39. مصرف الريان، (2015)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
40. مصرف الريان، (2016)، التقرير السنوي، دولة قطر.
41. مصرف الريان، (2016)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
42. مصرف الريان، (2017)، التقرير السنوي، دولة قطر.
43. مصرف الريان، (2017)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
44. مصرف الريان، (2018)، التقرير السنوي، دولة قطر.
45. مصرف الريان، (2018)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.

46. مصرف قطر الإسلامي، (2014)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
47. مصرف قطر الإسلامي، (2015)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
48. مصرف قطر الإسلامي، (2016)، التقرير السنوي، دولة قطر.
49. مصرف قطر الإسلامي، (2016)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
50. مصرف قطر الإسلامي، (2017)، التقرير السنوي، دولة قطر.
51. مصرف قطر الإسلامي، (2017)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
52. مصرف قطر الإسلامي، (2018)، التقرير السنوي، دولة قطر.
53. مصرف قطر الإسلامي، (2018)، تقرير الحوكمة، دولة قطر.
54. مصرف قطر الإسلامي، 2014، التقرير السنوي، دولة قطر.
55. مصرف قطر الإسلامي، 2015، التقرير السنوي، دولة قطر.
56. مصرف قطر المركزي، (2017)، الخطة الاستراتيجية الثانية 2017-2022، دولة قطر.
57. مصرف قطر المركزي، (2018)، النشرة الإحصائية الفصلية، المجلد 39، العدد1، أبريل، دولة قطر.
58. مصطفى، إبراهيم، وآخرون، (1989)، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الناشر: دار الدعوة، اسطنبول. ج1، ص67.
59. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، (2008)، رؤية قطر الوطنية 2030، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، دولة قطر.
60. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، (2011)، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، دولة قطر.
61. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، (2012)، قطر تترك إرثًا للأجيال القادمة.. التقدم المتحقق في التنمية المستدامة وتحياتها واستجابتها، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، دولة قطر.
62. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، (2015)، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2015، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، دولة قطر.
63. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، (2017)، الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، نيويورك 10-19 يوليو 2017.
64. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، (2018)، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، دولة قطر.
65. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، (2018)، الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، نيويورك 9-18 يوليو 2018.
66. يحياوي، الهام، و بوكميش، لعلي، و بوحديد، ليلي، (2016)، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، جامعة الدرار، الجزائر.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1.Beck, Thorsten and Chen, Tao and Lin, Chen and Song, Frank M., (2012), Financial Innovation: The Bright and the Dark Sides, HKIMR Working Paper No.05.

2.Bernanke, B. (2009), Financial Innovation and Consumer Protection, Speech at the Federal System's Sixth Biennial Community Affairs Research Conference, Washington D.C., April.

3.HLEG: EU High-Level Expert Group on Sustainable Finance, (2018), Financing Sustainable European Economy, Final Report, Brussels.

4.IIFM, (2018), IIFM Annual Sukuk Report, April, 2018m 7th edition, Kingdom of Bahrain. P:141.

5.Lerner, Josh and Tufano, Peter, (2011), The Consequences of Financial Innovation: A Counterfactual Research Agenda, Working Paper 16780, National Bureau of Economic Research, Cambridge. P:6

6.OECD (2001), Science, Technology and Industry Outlook 2001-Drivers of Growth: Information Technology, Innovation and Entrepreneurship, Paris. P:51.

7.OECD/Eurostat (2018), Oslo Manual 2018: Guidelines for Collecting and Using Data on Innovation,4th Edition, The Measurement of Scientific, Technological and Innovation Activities, Paris/ Eurostat, Luxembourg.

8.Prahalad, C.K. (2009), The Fortune at the Bottom of the Pyramid, Wharton School Publishing. P:25.

9.S&P Global, (2019), Islamic Finance 2019-2020: One Industry, Three Accelerators, Retrieved from https://www.capitaliq.com/CIQDotNet/CreditResearch/RenderArticle.aspx?articleId=2254513&SctArtId=472899&from=CM&nsl_code=LIME&sourceObjectId=11032115&sourceRevId=3&fee_ind=N&exp_date=20290623-12:46:08

10. Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G. ,(2019), Sustainable Development Report 2019, New York: Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN).

11. SC, Securities Commission Malaysia, (2018), Annual Report 2018, Malaysia. P:15.

12. Schrieder, G. and F. Heidhues, (1995), Reaching the Poor through Financial Innovations, Quarterly Journal of International Agriculture 34 (2): 132-148.

13. Silber, W. (1983). The Process of Financial Innovation, *The American Economic Review, 73*(2), 89-95. Retrieved from http://www.jstor.org/stable/1816820

14. Strandberg, Coro, (2005), Best Practices in Sustainable Finance, Strandberg Consulting, BC Canada. P:6.

15. Thomson Reuters, (2018), Islamic Finance Development Report, Retrieved from

https://repository.salaamgateway.com/images/iep/galleries/documents/20181125124744259232831.pdf

16. UN, (2015), Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development.

17. Van Horne, James C, (1984), Of Financial Innovation and Excesses, Journal of Finance, Vol. 40, No.3.

18. Yale Center for Environmental Law & Policy, (2018), Environmental Performance Index, Yale University.

Translation of Arabic References:

1. Ibn A'shour, Mohammed Al-Taher, (2004), Maqasid Al Shariah Al Islamiah, Revised by: Mohammed Al Habeeb Ibn Al Khujah, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, State of Qatar.

2. Ibn Abdu Ssalam, Izz Al-deen Abdu Ssalam, (1991) Qawaid Al-Ahkam fi Masaleh Al-Anam, Al-Azhar Colleges Library, Cairo, Vol. 2, p. 189.

3. UN, (1987), Development and International Economic Cooperation: Environment, forty-second session

4. Al-Basheer, Fazl Abdul Kareem, Digital Finance Role in Islamic Finance Growth Reinforcement, Bait Al-Mashura Journal, (2018), Issue 9, October, State of Qatar.

5. International Bank of Yemen, (2017), Consolidated Financial Statements, Sana'a, Yemen.

6. Barwa Bank, (2014), Annual Report, State of Qatar

7. Barwa Bank, (2015), Annual Report, State of Qatar

8. Barwa Bank, (2016), Annual Report, State of Qatar

9. Barwa Bank, (2017), Annual Report, State of Qatar

10. Barwa Bank, (2018), Annual Report, State of Qatar

11. Qatar First Bank, (2014), Annual Report, State of Qatar

12. Qatar International Islamic Bank, (2014), Annual Report, State of Qatar

13. Qatar International Islamic Bank, (2014), Governance Report, State of Qatar

14. Qatar International Islamic Bank, (2015), Annual Report, State of Qatar

15. Qatar International Islamic Bank, (2015), Governance Report, State of Qatar

16. Qatar International Islamic Bank, (2016), Annual Report, State of Qatar

17. Qatar International Islamic Bank, (2016), Governance Report, State of Qatar

18. Qatar International Islamic Bank, (2017), Annual Report, State of Qatar

19. Qatar International Islamic Bank, (2017), Governance Report, State of Qatar

20. Qatar International Islamic Bank, (2018), Annual Report, State of Qatar

21. Qatar International Islamic Bank, (2018), Governance Report, State of Qatar

22. Qatar Exchange, (2016), Sustainability Reporting Guide (ESG), February, 2016, State of Qatar.

23. Bait Al-Mashura, (2018), Islamic Finance in Qatar- Report 2018, Bait Al-Mashura Finance Consultations, State of Qatar.
24. Hasna, Omar Obeid, (1998), Introduction to Al-Ummah Book "Al-Ijtihad Al-Maqassedi. Hujjiatuh. Dawabituh. Majalatuh", Ministry of Endowments and Islamic Affairs, State of Qatar, P19.
25. Al-Khattabi, Hamad bin Mohammed bin Ibrahim, (1982), Ghareeb Al-Hadeeth, Revised by: Abdul Karim Gharbawi, Dar Al Fikr.
26. Al-Razi, Mohammed ibn Abi Bakr, (1999), Mukhtar al-Sehah, Revised by: Yousef Al Sheikh Mohammed, Al Assrya Library, Beirut, Edition 5, P109.
27. Al-Zubaidi, Mohammed bin Mohammed bin Abdul Razzaq al-Husseini, Taj Al Arous Min Jawaher Al Qamous, Revised by: group of Reviewers, Dar Al Hidaiah.
28. Al-Shaibani, Ahmad ibn Hanbal, (2001), Musnad Al Imam Ahmad ibn Hanbal, Revised by: Shoaib Arnaout and others, Al Resalah Foundation, First edition.
29. Sadeq, Abdel Karim (2016), The emergence of the concept of sustainable development, report of the Arab Forum for Environment and Development.
30. Omar, Ahmed Mokhtar Abdel Hamid, (2008), Mu'jam Al lughah Al Arabiah Al Mua'serah, Alam Al Kotob, Edition 1, Volume1, P171.
31. Gharbi, Abdel Halim, (2009), Financial Innovation in Islamic Banks: Reality and Prospects, Journal of Economic Sciences and Facilitation Sciences, Volume9, Algeria.
32. Qantaji, Samer Mazhar, The Jurisprudence of Financial Innovation between Proof and Rush: Roots - Rules - and Standards, p28.
33. QInvest LLC, (20178), Consolidated Financial Statements, State of Qatar.
34. Masraf Al Rayan, (2014), Annual Report, State of Qatar
35. Masraf Al Rayan, (2014), Governance Report, State of Qatar
36. Masraf Al Rayan, (2015), Annual Report, State of Qatar
37. Masraf Al Rayan, (2015), Governance Report, State of Qatar
38. Masraf Al Rayan, (2016), Annual Report, State of Qatar
39. Masraf Al Rayan, (2016), Governance Report, State of Qatar
40. Masraf Al Rayan, (2017), Annual Report, State of Qatar
41. Masraf Al Rayan, (2017), Governance Report, State of Qatar
42. Masraf Al Rayan, (2018), Annual Report, State of Qatar
43. Masraf Al Rayan, (2018), Governance Report, State of Qatar
44. Qatar Islamic Bank, (2014), Annual Report, State of Qatar
45. Qatar Islamic Bank, (2014), Governance Report, State of Qatar
46. Qatar Islamic Bank, (2015), Annual Report, State of Qatar
47. Qatar Islamic Bank, (2015), Governance Report, State of Qatar
48. Qatar Islamic Bank, (2016), Annual Report, State of Qatar
49. Qatar Islamic Bank, (2016), Governance Report, State of Qatar
50. Qatar Islamic Bank, (2017), Annual Report, State of Qatar

51. Qatar Islamic Bank, (2017), Governance Report, State of Qatar
52. Qatar Islamic Bank, (2018), Annual Report, State of Qatar
53. Qatar Islamic Bank, (2018), Governance Report, State of Qatar
54. Qatar Central Bank, (2018), The Second Strategic Plan 2017-2022, State of Qatar.
55. Qatar Central Bank, (2018), Quarterly Statistical Bulletin, Volume 39, Number 1, April, State of Qatar.
56. Mustafa, Ibrahim, and others, (1989), Al mu'jam Al Waseet, Academy of The Arabic Language, Cairo, Publisher: Dar Al Dawah, Istanbul.
57. Ministry of Development Planning and Statistics, (2008), Qatar National Vision 2030, General Secretariat for Development Planning, State of Qatar.
58. Ministry of Development Planning and Statistics, (2011), Qatar National Development Strategy 2011-2016, General Secretariat for Development Planning, State of Qatar.
59. Ministry of Development Planning and Statistics, (2012), Qatar leaving a legacy for future generations .. Progress, Challenges and Responses for Sustainable Development, General Secretariat for Development Planning, State of Qatar.
60. Ministry of Development Planning and Statistics, (2015), Sustainable Development Indicators in the State of Qatar 2015, General Secretariat for Development Planning, State of Qatar.
61. Ministry of Development Planning and Statistics, (2017), Qatar National Voluntary Review to the High-level Political Forum on Sustainable Development, New York, 10-19 July 2017.
62. Ministry of Development Planning and Statistics, (2018), Qatar's Second National Development Strategy 2018-2022, General Secretariat for Development Planning, State of Qatar.
63. Ministry of Development Planning and Statistics (2018), Qatar National Voluntary Review to the High-level Political Forum on Sustainable Development, New York, 9-18 July 2018.
64. **Yahyawi, Elham, Boukemish,La'li, Bouhadid, Laila, (2016), Islamic Banks as a Mechanism for Sustainable Development, Al Hakika Journal for Social and Human Sciences, Volume 38, University of ADrar, Algeria.**

Financial Innovation as an Entrance to Sustainable Financing A Case Study of Islamic Banks in the State of Qatar (2014-2018)

Dr. Ebrahim Hasan Gamal
Head of research and studies- bait al-mashura finance consultations- qatar
gammal.i@hotmail.com

Published: 31/10/2019 Accepted :11/12/2019 Received :June / 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

While the impact of fourth Industrial Revolution on the economy keeps accelerating, the signs of the fifth industrial revolution, whose key is innovation and creativity started to evolve. However, the challenge of achieving sustainable development and its goals remains faced by the global organizations; In this situation, Islamic banks are exposed to many challenges among which is the challenge of keeping themselves abreast of the latest developments in the modern technology which in turn is a tool for continuity and competition. On the flip side, to avoid the negative impact that these changes can have such as increased gap between financial innovations and the requirements of sustainable development. Islamic banks in their nature are considered more demanded to fulfill these requirements than their counterparts. Thus, this study comes as an attempt to adopt some guidelines on how to take advantage of the challenging financial innovation to address the challenging sustainability through introducing innovating sustainable finance products in Islamic banks. The study aims at illustrating the concept of financial innovation and sustainability, and to shed light on the importance of financial innovation to the Islamic finance industry. Also, the study examines the status quo of the Islamic banks in the State of Qatar by highlighting on their practices related to sustainability and products thereof. Finally, the study proposes some general guidelines for innovative and sustainable financing model. Descriptive method was used in the study with analytical method in some areas. The study concludes with a number of results and recommendations, among which are financial innovation is critically important within Islamic financial institutions, existence of a distinguished catalytic regulatory environment in Qatar to achieve the Sustainable Development Goals, more attention is needed to the development of Islamic finance products in line with the legal objectives which support sustainability requirements as well.

Keywords: Financial Innovation, Sustainable Finance, Islamic Banks, Qatar